

# أزمة القرار السياسى فى دول العالم الثالث

تأليف : شمسور الزكيه  
أكبر مكتبة رقمية

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

كلية الآداب - دمنهور

جامعة الإسكندرية

٢٠٠٥





أهم جريبات علي تليجرام

باعتقون

هنا سعد الازيكية

فواكه في بحر الكتب

قناة مصر الثقافية والفنية

# أزمة القرار السياسي

في دول العالم الثالث

“دراسة في فلسفة السياسة”

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

جامعة الإسكندرية

تليجرام مكتبة غوامر في بحر الكتب

مكتبة بلستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

٠٤٥/٢٢٤٢٢٨ :٩

٠١٢٣٥٣٤٨١٤

الكتاب: لزمة القرار السياسى فى دول العالم الثالث

المؤلف: د/ فضل الله محمد إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية: ٢٠٠١/ ١٨٣٠

الترقيم الدولى: 0 - 19 - 6015-977 I.S.B.N

الطبعة: الثانية

الطبع: مطبعة الأمل - سيدى بشر - الاسكندرية ☎ : ٠١٢٧٧١٣٥٨٥

الناشر: مكتبة بلستان المعرفة

كفر الدوار - الحدائق - ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين

تليفون: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ & ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

## جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أى جزء منه

بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابى مسبق من الناشر.







**أزمة القرار السياسي**

**في دول العالم الثالث**



أشهر جروبوات علي تليجرام

بالمنشور

هنا سحر الأزيكيت

فوائد في بحر الكتب

قناة مصر الثقافية والفنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**"إن الله لا يغير ما بقوم  
حتى يغيروا ما بأنفسهم"**

صدق الله العظيم

(الرعد : ١١)



أشهر جرويات علي تلجرام

ياخنفون

هنا سحر الازليكية

فواكه في بحر الكتب

قناة مصر الثقافية والفنية



## مُقَدِّمَةٌ

إن المشكلة الحقيقية في أغلب دول العالم الثالث تكمن في أن الشعب غالباً ما يخرج من تجربة استعمارية تميّعت فيها معالمه لكي يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية وبلا إدراك لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسي، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها.

ففي غالبية هذه الدول يهيمن الحاكم الفرد على كل مؤسسات الدولة وينمج تحت سيطرته السلطات الثلاث ويجعل منها سلطة واحدة هي سلطته المطلقة التي لا منازع لها، بصرف النظر عن وجود أو غياب مجالس نيابية شكلية أو مزورة أو مفرغة من أى محتوى ديمقراطي، فيتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في المجتمع كله.

إن أزمة القرار السياسي في هذه الدول تأتي من اعتماده — القرار — على دور الحاكم الفرد أو المجموعة القيادية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، وإن ما تصدق عليه المجالس النيابية أو مجالس الوزراء لا يكون سوى صدى أو ترديد لما يتخذه القائد الفرد من قرارات.

وتظهر هنا مجموعة من التساؤلات التي تفرّض نفسها على الباحث، وهو بصدد حديثه عن أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، أهمها:

١- ما مظاهر هذه الأزمة؟ وما أسبابها؟ وكيف يمكن علاجها؟

٢- هل أزمة القرار السياسى مسئولية الحاكم وحده؟ أم مسئولية المحكومين؟  
أم الاثنين معاً؟

٣- ما القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية؟ وما الحل إذا لم يلتزم الحاكم بها؟

٤- هل الشعب كله مؤهل للمشاركة فى صنع القرار؟ وهل سيسهم كل فرد بنفس القدر الذى يسهم به أى فرد آخر فى صنع القرار أم أن القرارات السياسية يجب أن تتبع من المتخصصين؟

٥- كيف تساعد الحكومة الشعب أو المتخصصين من أبنائه على المشاركة الحقيقية فى صنع القرار؟ وما هو دور المثقفين وحملة الأفكار - بصفة خاصة - فى ذلك؟

وتتبع أهمية هذه الدراسة من إيمان الباحث بأن مستقبل دول العالم الثالث ليس قدراً محتوماً يتوجب عليها التسليم به، بل هو حصيلة تراكمية لما يتتابع عليها من أحداث وعمليات تغيير نابعة من المجتمع أو وافدة عليه، وكذلك إبراز قدرة الشعوب على امتلاكها واحتفاظها بزمام مستقبلها فى أيديها وبناء نموذجها الحضارى والتنموى المستقل.

إن عملية اتخاذ القرار فى هذه الدول عملية معقدة لأنها تواجه فى لحظات مختلفة من تاريخها احتمالات متعددة للمستقبل يتعين الكشف عنها ورسم المعالم الأساسية لكل منها.

كما أن القرارات التى تتخذ يتم اتخاذها فى إطار قيود ومحددات متعددة وكثيرة، بعضها طبيعى مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع، وبعضها ذو طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما أن بعض تلك



القيود مختار عن إدراك ورغبة، في حين يسود بعضها عدم تفكير أو تمحيص. وبينما يكون بعضها داخلياً في الأساس فإن البعض منها وافد على المجتمع أو مفروض عليه من خارجه.

ومن ثم فإن الهدف من إثارتنا لهذه الأزمة هو كيفية الوصول إلى القرارات الأكثر رشداً، والتمسك بها والدفاع عنها وتوفير الظروف الملائمة لوضعها موضع التطبيق. وذلك يتطلب استكشاف المنهج أو المناهج السائدة حالياً في اتخاذ القرارات في دول العالم الثالث، ومدى سلامة هذه المناهج، والعقبات التي قد تعيق اتخاذ القرارات الرشيدة وسبل التغلب على هذه العقبات.

فإذا كانت مناهج البحث في الفكر السياسي تتنوع وفقاً لطبيعة المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي.

وقد قسم هذا البحث إلى أربعة فصول، وخاتمة وضع فيها الباحث أهم المستخلصات التي خرج بها من بحثه هذا.

أما الفصل الأول: فقد تناول: مظاهر أزمة القرار السياسي، والتي انحصرت في سياسة المظاهر، والخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة والمعارضة المستأنسة والحزب المسيطر، الذي يتولى قيادته زعيم واحد هو الديكتاتور، وأخيراً تسييس القضاء.

أما الفصل الثاقل: ففئناول أسباب الأزمة، تلك الأسباب التي وُجد أنها متداخلة، ومتشابكة، ولن الحديث عن بعضها لأبد وأن فجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً فى البعض الآخر.

فمنها ما فئعلق بالرواسب التاريخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية، ومنها ما فئعلق بعوامل خارجية كالتبعية للدول الغربية، ومنها ما فئعلق بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفى حديث الباحث عن الأسباب السياسية، فئاولها بشىء من التفصيل فذكر منها: الانفراد بالرأى وضعف الوعى السياسى، والانفصام بين الحاكم والمحكوم، وعدم استقرار الأنظمة السياسية وتحريم المعارضة، وإضعاف الأحزاب، وتأثير جماعات الضغط على السلطة الرسمية وتوجيهها فى إصدار القرارات بما فئتلاءم واتجاهات هذه الجماعات، وقد رأى الباحث أن هناك أسباباً شخصية لا فئقل أهمية فى هذه الأزمة عن الأسباب الأخرى أهمها طول مدة الحكم، وبطانة أهل السوء.

وقد اختتم الباحث هذا الفصل بتعقيب بيئن فيه وجهة نظره فى أن بعض الدول قد تعاني من خلل فى بنيتها الاقتصادية أو الاجتماعية ومع هذا لا توجد لديها أزمة واضحة فى قراراتها السياسية، وضرب فى ذلك مثلاً بالهند كما أن بعض النظم السياسية العربية، يرتفع فيها دخل الفرد كثيراً عن مثيلاتها فى دول أخرى، ومع ذلك فئقل فيها حجم المشاركة فى صنع القرار.



وفى الفصل الثالث: رأى الباحث أنه إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت عليه رصد أسباب الأزمة فإن المنهجية - أيضاً - تسوقه إلى ضرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

ومن ثم فقد وجد أن الأسلوب الذى يمكن اتباعه فى حل أزمة القرار يتلخص فى: إعادة النظر فى التراث الثقافى، وفى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يوفران الظروف الملائمة للتقدم المعرفى اللازم لاشتراك الفرد فى العملية السياسية.

كذلك فإن دول العالم الثالث لكى تحقق قدراً أكبر من التنمية السياسية ينبغى عليها أن تتحرر من التبعية، وأن تنمى الوعى السياسى لدى أبنائها، وأن تيسر لهم سبل المشاركة الحقيقية فى صنع القرار، وتعمل على إنضاج الرأى العام، وتشعر بأهميته، وأن تحترم الأحزاب المعارضة وتؤمن بدورها كمؤسسات وسيطة بين السلطة وال جماهير، وأن تدرك حكومات هذه الدول أن وسائل الإعلام لها دور أساسى بالنسبة لدائرة صناعة القرار وبالنسبة للجمهور، وأن هذه الوسائل بقيامها بدورها الحقيقى تدعم الديمقراطية وتوسع من رقعتها فى المجتمع.

أما الفصل الرابع: فقد تعرض فيه الباحث للضوابط والضمانات المنظمة لصنع واتخاذ القرارات السياسية، فإذا كانت القرارات مستمدة من الشعب كان ذلك ضماناً أكيداً لصحتها، كما أن خضوع الدولة للقانون يهدف إلى وضع القيود على سلطات الحاكم حتى لا نجور على حق الفرد فى المشاركة فى صنع القرار، لتأتى بعد ذلك الرقابة القضائية كضمانة للاستقلال والنزاهة ويكون مهمتها إلغاء القرارات المخالفة للقانون.

أما مبدأ فصل السلطات فيأتى ليكون بمثابة رقيباً - آخر - على السلطة الحاكمة، لأن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وتأتى بقضة المعارضة، وقوة مقاومتها، وقيام نظام حزبي، ضماناً - أخرى - قوية لسلامة القرار السياسى، لنختتم هذا الفصل بمبدأ الشورى الذى يعد من أقوى الضمانات التى تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف بالسلطة.

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته كان لابد من وضع خاتمة له أجمل فيها الباحث أهم النتائج التى تمثل ثمار هذا البحث.

**فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من عند الله  
وإن كانت الأخرى فليغفر الله لى زلاتى  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**



**الفصل الأول**  
**مظاهر الأزمة**



## الفصل الأول

### مظاهر الأزمة

#### ١ - سياسة المظاهر

لا تأخذ نظم الحكم فى هذه الدول بمبدأ الفصل بين السلطات، ولكن بتركيز السلطة من القمة إلى القاعدة، والطاعة من القاعدة إلى القمة، وإذا كانت دساتير دول العالم الثالث تقر بوجود هيئات تشريعية، إلا أنها ذات اختصاصات شكلية، وليس لوجودها أية أهمية إلا من قبيل الدعاية، إذ تستطيع القيادة السياسية فرض مشيئتها على هذه الهيئات وإخضاعها لإراداتها وسلطانها<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من الصفة الشكلية لوجود المجالس التشريعية فى هذه النظم، فإنها تؤدي أغراضاً على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه النظم فهذه المجالس تعد نوعاً من الدعاية لهذه النظم، بدعوى أنها نظم ديمقراطية، كما أن الانتخابات التى تجرى لتكوين هذه المجالس تعد أهم وسيلة لتعبئة الجماهير وإثارة حماسهم لتأييد النظام، بكونهم يشاركون فى صنع القرار السياسى وفى عمليات الحكم<sup>(٢)</sup>.

فالانتخابات — لهذه المجالس — تضيف على النظام واجهة من الشرعية الديمقراطية التى قد تكون لها أهميتها فى معاملة النظام مع الأمم

---

<sup>(١)</sup> Shotwell et al, Governments of continntal Europ (U.S.A.: the Macmillan co., 1970) P:438.

<sup>(٢)</sup> Ibid, P:447.

الأخرى، ومن ثم فإن هذه الدول تلجأ عن طريق هذه الانتخابات إلى تغطية حقيقة الديكتاتورية في رداء ديمقراطي<sup>(١)</sup>.

أما التمثيل الشعبى — فى هذه الدول — فلم يكن سوى عملية تمكن الزعيم من السيطرة على الجماهير وتعبئة اتجاهاتهم نحو تدعيم ومؤازرة السياسات التى يفرضها، فليست الغاية من التمثيل الشعبى الأخذ بأراء المواطنين بقدر ما يستهدف الحصول على موافقتهم على السياسات القائمة<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة

إن القرارات السياسية فى هذه الدول لا تتبع من إرادة الشعب، أو المتخصصين من أبنائه، ولا تكون السيادة — هنا — للشعب، وإنما للزعيم، فهو الذى يتولى ممارسة السيادة لأنه أهل لذلك، وهو يعمل بطبيعة الحال لخير الشعب. وذلك لأن ترك القرارات بيد الشعب — أو المتخصصين من أبنائه — مسألة محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدى إلى أفدح الضرر، لأن أفراد الشعب لا يدركون حقيقة مصالحهم، ولا يعرفون ما ينفعهم وما يضرهم!!.

إن إرادة الزعيم — فى هذه الأنظمة — هى القانون ولا يمكن للقانون أن يكون قيلاً عليها، ومن ثم تطرح تلك الأنظمة مبدأ سيادة القانون وتراه مخالفاً لمنطقها القائم على إطلاق سلطة الدولة معتلة فى إرادة الزعيم<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١)، ص: ١٣٢.

(٢) Ranney, Justin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975) P:329.

(٣) بحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون) ص: ٢٠٧.



إن الترجمة الحقيقية للديمقراطية فى هذه الدول تتمثل فى أن إرادة القائد هى إرادة الشعب، أو هى "ديمقراطية التحسس" بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس مطالب الجماهير ويصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائماً على حق، فإن الزعيم للمعبر عن إرادته هو أيضاً على حق<sup>(١)</sup>.

ولقد حوت هذه الأفكار أخطار الديكتاتورية، وانحرف الحكام باسمها لتنفيذ أغراضهم ضد إرادة الشعب، بينما كانوا يهتفون بأن ما يفعلونه هو باسم الشعب، وهو الحرية الحقيقية.

فللقائد الذى يمثل الأمة أن يتدخل فى كل شأن من شؤون الأفراد إذا رأى فى ذلك التدخل صالحاً لهم، إن للدولة — ممثلة فى القائد — سلطاناً مطلقاً إزاء الفرد، وليس هناك قيم أدبية أعلى من سلطان الدولة لأن الدولة هى التى تنشئ القيم الأدبية، فالدولة — ممثلة فى القائد — تعد بمثابة إله أو بمثابة معبود، ليس للأفراد أمامه سوى الركوع والسجود لإرادته<sup>(٢)</sup>.

## ٢- المعارضة المستأنسة

إن معظم أنظمة الحكم فى الدول النامية تقضى على حريات الأفراد وحقوقهم، وتخضع كل أنواع النشاط الفردى للرقابة، فلا تقر حرية الرأى، أو حرية الاجتماع، ولا تسمح بوجود معارضة داخل الدولة<sup>(٣)</sup>.

(١) امام عبد الفتاح، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٢ لعام ١٩٩٤، ص: ٦٥.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)، ص: ٢٤٤.

(٣) محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٠)، ص: ٤٤٦.

وتلجأ هذه الأنظمة إلى أساليب القمع واستخدام نظام الإرهاب ضد المعارضين للنظام أو سياساته وذلك حتى تتمكن من السيطرة على كل الجماهير، وتستطيع فرض أيديولوجيتها على الرأي العام<sup>(١)</sup>.

ولا يقبل الديكتاتور في هذه البلاد - ولا في غيرها - المعارضة حتى من وزرائه، وكثيراً ما يحدث أن يجازى أعوان الديكتاتور الرسميون - الوزراء وكبار الموظفين - بالنقل أو الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا بدت منهم أية معارضة للديكتاتور، وبناء على ذلك تحرم المعارضة، ويعد المعارضون خونة<sup>(٢)</sup>.

ويذكر الدكتور متولى أن رجال الصحافة في مصر - كدولة من دول العالم الثالث - لم يصيبهم من البطش والحبس والتعذيب والتشريد مثل ما أصابهم في عهد حكم عبد الناصر، لاسيما في فترة سيطرة تلك الجماعة المعروفة بمراكز القوى، ثم خفت تلك النزعة في عهد الرئيس السادات ولكنه استبدل وسيلة الرقابة بوسيلة القهر والإرهاب، وكان هو الذى يقوم بتلك الرقابة ثم استبدل غيرها بها حين تبين له أن رئاسته للاتحاد الاشتراكي - لاذى اعتبر المالك للصحف الكبرى التى أمتت - جعلت للرئيس السادات رقابة مستترة على الصحف.

وهي رقابة يفرضها رؤساء التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين، خوفاً من عقابه وأملاً فى ثوابه، على أنه عمد فى عام ١٩٧٣ إلى فصل نحو مائتين من الصحفيين بقرار واحد دون أن يكون هنالك

(١) أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة مرجع سابق، ص: ١٣٤.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، صفحات:

صحفى واحد كانت لديه الجرأة أن يعترض، بل إن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتمعت وبعثت إلى الرئيس برقية أعربت له فيها عن كل الحب والتأييد. ثم عدل الرئيس عن قراره فأعاد الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم بعد أن نصب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس، فانتفت الحاجة إلى إقامة رقيب عليهم<sup>(١)</sup>.

إن الفرد - في هذه الدول - ليس غرض الدولة، وإنما هو خادمها، تفرض عليه الواجبات، قبل أن تمنح له الحقوق، وحياته رهن إشارة الدولة، ولا يتصرف في أى شيء إلا وفق مقتضيات الصالح العام، والحاكم الديكتاتور هو الذى يحدد المقصود بالصالح العام<sup>(٢)</sup>.

إن دول العالم الثالث تقوم نظم الحكم فيها بالإشراف على الصحف إشرافاً كاملاً ودقيقاً. ويستهدف هذا الاحتكار للصحف بصفة خاصة ولوسائل الإعلام بصفة عامة إحكام السيطرة على رأى العام وتوجيهه بما يتفق وأهداف القيادات السياسية، وتغذية الجماهير بأيديولوجية النظام وحده مع استبعاد جميع النظريات والأيديولوجيات الأخرى التى تتعارض مع أهدافه<sup>(٣)</sup>.

(١) مصطفى مرعى، الصحافة بين السلطة والسلطان، ص: ٢٦ نقلاً عن:

عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية المرجع السابق، ص: ٤٥٧

(٢) راجع فى ذلك:

- إبراهيم دسوقي أباطة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣) ص: ٣٧٧ وما بعدها.

- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤) ص: ١٠٩ وما بعدها.

(٣) Freidrich & Brzezinky, Totalitaran Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 2956) P:116.

#### ٤- الحزب المسيطر

لا تسمح نظم الحكم في الدول النامية كثيراً بتعدد الأحزاب، وإن سمحت بذلك فإنها تأخذ بنظام الحزب المسيطر الذي يتولى قيادته فرد أو زعيم واحد هو الديكتاتور.

ويأخذ الحزب الصفة الجماهيرية، وهو لا يتكون رغم ذلك من مجموع المواطنين ولكن من نسبة ضئيلة منهم، وهم المخلصون لأيدولوجية الدولة والحزب، ويتميزون بالولاء الشديد والطاعة العمياء والإخلاص المفرط لقياد الحزب، ويكونون على استعداد دائم للمساعدة في الدعاية لأيدولوجية الدولة وتأييدها<sup>(١)</sup>.

إن سيطرة الحزب الواحد في هذه الدول، الغرض الأساس منه هو ضمان سيطرة القيادة السياسية على الجماهير من ناحية، وعلى جهاز الحكم من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>. فمن أجل أن يستقر بناء نظام حكم ديكتاتوري لابد له من أعمدة يستند إليها، وربما كان أهم عماد أو سند له هو الحزب الذي جاء به إلى السلطة، لذلك فإن الديكتاتور إن لم يأت إلى الحكم عن طريق حزب معين نجده يعمل على إنشاء حزب جديد<sup>(٣)</sup>.

(١) Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973) P.322.

(٢) Ibid, P:335.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص:



## ٥- تسييس القضاء

إذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث فإننا نجد أنه أياً كانت الأيديولوجيات أو المبادئ الدستورية في هذه الدول فإن ثمة اتجاهات بيناً إلى تسييس القضاء<sup>(١)</sup> على الرغم من أنهم يرفضون التسييس من الناحية الرسمية فإنه من الناحية العملية مطبقاً فعلاً<sup>(٢)</sup>.

ويقصد بتسييس القضاء طبعه بطابع سياسى، أو توجيه القضاء توجيهاً سياسياً، أو اختلاط السياسة بالقضاء. فالجزائر يقرر دستوراً الصادر عام ١٩٦٣ أن القضاء — فى مزاولتهم وظائفهم — لا يخضعون إلا للقانون ولما تقضى به مصلحة الثورة الاشتراكية كما يذكر مقرر الجمعية التأسيسية بالجزائر أن الدستور يرسم للقاضى اتجاهات معينة، وذلك الاتجاه إنما يعنى تفسير القانون بما يكفل حماية مصالح الثورة الاشتراكية.

كما ينص هذا الدستور على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يكون رئيس الدولة هو رئيس هذا المجلس، وفى الوقت ذاته هو رئيس الحزب الحاكم، وقد فهم الرئيس بن بيل من ذلك أنه — على حد تعبيره — عليه أن يتدخل إذا حدث إن أساء رجال القضاء استعمال سلطتهم<sup>(٣)</sup>.

(١) يمكن أن يستعمل بدلاً من تسييس القضاء، التى قد يؤخذ عليها أنها ليست من العربية الفصحى عبارة "سياسة القضاء" بمعنى اتجاه رجال الحكم إلى أن يسوسوا القضاء.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ١٠٩.

(٣) نفس المرجع، نفس الموضع.

وفى توجو Togo اقترحت اللجنة السياسية فى نوفمبر ١٩٧٦ بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات أن يلغى مبدأ استقلال القضاء واعتبار رجاله شأنهم شأن غيرهم من موظفى الدولة، وكان ذلك بعد أن جعل مكان الحزب المسيطر فوق غيره من هيئات الدولة<sup>(١)</sup>.

وفى المغرب - التى تسمح بتعدد الأحزاب - يعد الملك رمزاً للأمة المغربية، والمعبر عن إرادتها والمسيطر من على مقامه على الجهاز القضائى<sup>(٢)</sup>. ومن الملاحظ أن القضاء فى هذه الدول قد طبع بطابع المبدأ السائد فيها، وهو مبدأ وحدة السلطة، ذلك المبدأ الذى يعتبر رئيس الدولة بمثابة المرشد الحقيقى للأمة.

(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٢) فى عام ١٩٦٠ أعلنت إحدى المحاكم أن "أى أمر أو تصريح صادر من الملك له قوة القانون وقيمتة، حتى ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية، أو لم يحظ بوسائل الاعلام كالصحافة والإذاعة" عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، المرجع السابق، ص: ١١٠.

**الفصل الثاني**  
**أسباب الأزمة**





## الفصل الثاني

### أسباب الأزمة

تمهيد:

إن أزمة القرار السياسى، وما خلفته من آثار سلبية، قد استوقفتنا طويلاً لنأمل فى أسبابها وفى البحث عن عللها، أملاً فى الوصول إلى وضع تصور نظرى لكيفية الخروج منها.

والحقيقة أن المتأمل فى أسباب تلك الأزمة، سوف يجد أنها متداخلة، ومتشابكة، وأن الحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً فى البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التى ولدت من رحم النظم الاستبدادية التى تسلطت وسيطرت على كل أفراد الشعب، وتحكمت فى أرائهم، وحتت من حرياتهم، وفرضت نظاماً معيناً على الشعب دون قبول معارضة من أحد، ومنعت الشعوب من الإسهام والمشاركة أو حتى التدخل فى أى قرار من القرارات المنظمة والمسيرة لنظم الحكم فى الدولة.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية تؤثر فى القرار السياسى داخل المجتمع الذى يتم فيه اتخاذ القرار<sup>(١)</sup>. ففجأح أو فشل القرارات السياسية التى تتعلق بدولة ما لا يعتمد على مدى مشاركة الجماهير فى القرار فقط، وإنما يرتبط بالإطار والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية السائدة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) Easton, D., A Frame work of palitical Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965) P.75

(٢) Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Premitic-Hall, 1968)P:83 ز

## أولاً الرواسب التاريخية: "مصر القديمة نموذجاً"

إن حاضر أى أمة من الأمم ما هو إلا امتداد لماضيها، ومن ثم فإن ما يحدث فى الحاضر إيجاباً وسلباً — لابد وأن تكون له جذوره ورواسبه الممتدة من زمن مضى وعهد انقضى، إننا لا نعيش حاضراً إلا بقدر تدخل ماضينا فيه. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية فإنه يمكن القول بأن أزمة القرار السياسى ليست وليدة اليوم، بل هى امتداد لوضع سياسى تاريخى واستمرار له. ومن هنا كان بعض المفكرين على حق حينما ذهب إلى القول: بأن المظاهر السلبية فى حياتنا السياسية والدستورية لم تأت من فراغ، بل هى استجابة لواقع اجتماعى وسياسى متقل بسلبيات الماضى وأوزاره، ويمكن فهم هذه الحقيقة إذا أدركنا أن القانون لا يدعو أن يكون معبراً عن وضع حضارى معين، وتقنياً لحالة ذهنية سائدة<sup>(١)</sup>.

وإذا تتبعنا البداية التاريخية لأزمة القرار السياسى فسوف نجد أنها بدأت فى مصر الفرعونية التى اتخذنا منها نموذجاً لهذه الأزمة. فإذا كان بعض الكتاب قد رأوا أن قرارات الحكام فى مصر الفرعونية القديمة كانت تتخذ فى إطار من الشرعية والتقاليد والأعراف التى كانت مرعية آنذاك، وأن سلطات ملوك الفراعنة الذين حكموا مصر كانت سلطات مقيدة بأحكام — ماعت — الصدق والعدالة<sup>(٢)</sup>. فإن المصريين القدماء كانوا يعتقدون أن

(١) حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩، ص: ١٣٠.

(٢) راجع فى ذلك:

سيروم. فلنדרز بترى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥) ص ٩٨. وكذلك: نواف كتمان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط ٣ (عمان: مكتبة

فرعون يمثل الله في الأرض، ومن ثم اعتبروا أن سلطانه مقدساً<sup>(١)</sup>، ولذلك تركزت في يده كل السلطات، فكان هو رأس الدولة، والمهيمن على كل شؤونها. ولم تكن في مصر القديمة قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة إليها مادامت كلها متمثلة في شخص الإله الذي كان دائماً على استعداد ليصدر القرارات والأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية الخوف من أن تقيد سلطة الملك الشخصية<sup>(٢)</sup>.

إن فرعون مصر كان يستحوذ على السيادة كاملة، وكان يعتبر منزهاً عن ارتكاب الخطأ، وكلماته قرارات وأوامر لا بد من تنفيذها، وكان يحق له أن يلغى أى حق أو امتياز فى أى وقت يشاء، إن نظرية الحكم فى مصر القديمة كانت تقوم على أن الملك يعتبر موجوداً فى كل مكان، وأنه يفعل كل شئ، فكان يحكم القبضة تماماً على الشعب، وكان يحكم وزراءه، وهم بدورهم يحكمون حكام الأقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى، وهؤلاء يحكمون الفلاحين. وكان هؤلاء الحكام أو المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صالحاً للفرعون مقتنعين بأنهم ينفذون أوامره، وأنهم خاضعون لرضاه الإلهى.

---

دار الثقافة، ١٩٩٢) ص: ٢٢. وكذلك فؤاد شبل، الفكر السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤) ص: ٥٦.

(١) امام عبد الفتاح امام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص: ٢٨.

(٢) علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦) ص: ٢٤.

كما أنه لم يكن معترفاً للأفراد بالحق في الإسهام في الحياة السياسية، ولم يكن معترفاً لهم - أيضاً - بالحريات والحقوق الفردية<sup>(١)</sup>، بل إن الدولة - ممثلة في الملك أو الامبراطور - كانت تتدخل في كل شيء، وتنظم كل شيء تقريباً، حتى مسائل الزواج والعلاقات بين الآباء والأبناء وما إلى ذلك من الأمور الشخصية المحضة<sup>(٢)</sup>. لهذا فإن الملك في مصر كان يتسم بالسماوات الآتية<sup>(٣)</sup>:

- ١- إنه شخصية إلهية مقدسة، وبالتالي فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة، ولكن من يريد أن يتكلم، لا يستطيع أن يتكلم مع الملك، وإنما يمكن أن يتحدث في حضرة الملك.
- ٢- هذه الشخصية الإلهية تتمتع بعلم إلهي فلا تخفى عليه خافية.
- ٣- إن كل ما يتقوه به صاحب الجلالة يجب أن ينفذ، بل لابد أن يتحقق فوراً ذلك لأن مشيئة الملك وإرادته هي القانون ولها ما للعقيدة الدينية من قوة، فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب قط إثماً أو ما يثير بغضاً أو حقداً، وهكذا لا يسع المواطن المصري إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهيه.
- ٤- كان القضاء يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية التي يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك.
- ٥- كان فرعون مصر هو المشرع والمنفذ، وهو الذي يحكم القضاء باسمه، وهو الذي يعرف رغبات الآلهة ويحققها.

(١) أحمد جلال حماد، حرية الرأي في الميدان السياسي (القاهرة: دار الوفاء،

١٩٨٧) ص: ٣١.

(٢) ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧) ص: ٣١.

(٣) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٣١.



من هنا يمكن القول إن النظام السياسى فى مصر القديمة كان حكماً مطلقاً إلى جانب أنه كان نظاماً شمولياً يقوم على أساس تبعية الفرد التامة للسلطة فى كافة المجالات، بل إنه فى ظل الاعتقاد بالوهمية الملك كان لابد للفرعون من أن يؤسس سلطته على استخدام العنف والقمع وإثارة الخوف فى نفوس رعاياه، ومما لا شك فيه أن النظام السياسى الذى وجد فى مصر القديمة، قد وجد فى بلاد أخرى من دول العالم الثالث مثل الهند<sup>(١)</sup>، وبلاد ما بين النهرين<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة بين العوامل الداخلية التى تحدد صنع القرار السياسى، ذلك أنه من المسلم به أن السياسة الخارجية لكل دولة هى انعكاس لشؤونها الداخلية، ولما كانت دول العالم الثالث تعاني من الفقر كان من الطبيعى أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً فى تقرير سياستها الخارجية<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع فى ذلك:

- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الانسانى، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨) ص: ٩٥.

- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London: Pergamon press, 1968).

- أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، مرجع سابق.

- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).

(٢) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق.

(٣) عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠) ص:

إن الواقع الجغرافى لخريطة العالم يظهر تلازماً لا ريب فيه بين الواقع الاقتصادى لبلدان العالم، وأنواع النظم السياسية التى تحكم هذه البلدان<sup>(١)</sup>.

فعند مقابلة خريطة العالم التى توضح البلدان المتقدمة، والبلدان المتخلفة، بخريطة العالم التى تنتظم النظم الديمقراطية، والنظم الشمولية نجد أن الحرية السياسية مزدهرة فى الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ولوريا الغربية، واليابان مما يتيح للفرد فرصة ومساحة أكبر للمشاركة فى الحياة السياسية وصنع القرار وعلى العكس من ذلك: نجد الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية، وفى آسيا، وإفريقيا محكومة بنظم شمولية لا تحترم الحرية السياسية ولا تقيم وزناً يذكر للإنسان ولا تسمح له بالمشاركة الحقيقية والفعالة فى الحياة السياسية<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت الحرية السياسية داخل مجموعة الدول الصناعية أكثر استقراراً وازدهاراً فى البلدان الأكثر تقدماً عنها فى الدول التى لم تصل درجة النمو الاقتصادى فيها إلى الحد الذى وصلت إليه الدول الأكثر تقدماً<sup>(٣)</sup> فإن ذلك التفاوت يصدق أيضاً على دول العالم الثالث، إذ ليست هذه الأخيرة على شاكلة واحدة من مساحة الحرية السياسية المتاحة للأفراد، فلا وجه

---

(١) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨) ص: ٤٥٨. وكذلك محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧) ص: ٢٣٣.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) يقصد بالدول الأكثر تقدماً هنا مجموعة الدول الأنجلوسكسونية، ومجموعة الدول الاسكندنافية، التى تعد أكثر استقراراً من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا. راجع فى ذلك: سعاد الشرفاوى، علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧) ص: ٤٠.

للمقارنة بين الحرية السياسية فى ظل النظم السياسية السائدة فى بعض دول شمال أفريقيا، وبين الحرية السياسية فى كنف النظم السياسية السائدة فى جنوب هذه القارة، حيث تعد هذه النظم من أكثر نظم العالم الثالث بعداً عن مفهومات الحرية السياسية والمشاركة فى صنع القرارات السياسية<sup>(١)</sup>.

إن مستوى الصراعات ينخفض بالتقدم الاقتصادى - إلى جانب المجالات الأخرى التى سوف نتحدث عنها فيما بعد - وبالتالي فإن ذلك يخلق فرصة أكبر للتقارب فى وجهات النظر، مما يسهل عملية الوصول إلى قرارات رشيدة<sup>(٢)</sup>.

إن التفاوت بعمق من التناقضات الاجتماعية، ويخلق توتراً اجتماعياً تزداد خطورته عندما تتمتع أقلية من الناس بامتيازات مادية ومعنوية كثيرة تمكنها من العيش فى رخاء ورفاهية، فى حين يعيش السواد الأعظم فى حالة حرمان من كثير من الأساسيات.

هـ. التناقض وذلك للفارق المعيشى العميق بين الأقلية المتميزة، والأغلبية المحرومة لابد وأن يتسبب فى إيجاد المناخ الاجتماعى المتوتر الذى يكون من سماته الخوف والكراهية ومن ثم يستحيل أن يكون التنافس السياسى فى ظلها تنافساً سلمياً، لو غير متسم بالعنف.

وفى ظل هذه التناقضات الاجتماعية العميقة التى يفرزها التخلف الاقتصادى تكون الرؤية السياسية رؤية معتمة، فلا ترى الجماعة السياسية أى أرضية مشتركة يمكن الالتقاء عليها<sup>(٣)</sup>.

(١) Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972) PP:13-16.

(٢) سعد الشرفاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٦.

(٣) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق،

إن المجتمع الذى تعتريه مثل هذه الظروف الموجددة للتوتر الاجتماعى العام لابد ولن ينقصه الاتفاق بين أطرافه على الأسس الرئيسة التى يقتضيه السلام الاجتماعى والسياسى للجماعة، ومن ثم فإن العنف من جانب جماهير الشعب الفقيرة، سوف يقابله عنف من جانب الطبقة الغنية، فيبدو المجتمع وكأنه يعيش فى حالة حرب أهلية، ولعل ما يجعل هذا المجتمع، أو غيره من المجتمعات المشابهة يتفادى التوتر الاجتماعى الذى قد يفضى إلى حرب أهلية هو وجود نظام ديكتاتورى، يتولى فرض رأيه وقراراته على الشعب كله<sup>(١)</sup>.

### دور التخلف الاقتصادى فى التبعية وأثره على القرار

لقد أفرز التخلف الاقتصادى للعالم الثالث أزمة كان لها أثرها الواضح على القرار السياسى ألا وهى التبعية للدول الغنية الغربية، بسبب تراكم الديون، كما ترتب على ذلك التراكم خلق توترات اجتماعية وسياسية بين الحكام والمحكومين، وبهذا تكون التبعية — بكل تداعياتها — قد تسببت بصورة مباشرة وغير مباشرة فى أزمات سياسية.

---

(١) لعل تاريخ دول العالم الثالث يحفل بأثلة كثيرة تبرهن على صدق ما نقول. وهذا على عكس الحال فى الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً، التى تضمن لشعوبها — على الأقل — إشباع الحاجيات الأساسية، وتخفف من التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته، فتخلق بذلك نوعاً من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة التى يقوم عليها المجتمع، وتتماش فى ظلها فئاته، مما يسمح بتبادل السلطة، وانتقالها بطرق سلمية، بين أصحاب الروى الفكرية المختلفة فى المتغيرات، والمنفقة فى الثوابت.

راجع فى ذلك: سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٨.

لن التخلف الاقتصادى الذى يعيشه اقتصاد العالم الثالث قد تسبب فى  
أمرين خطيرين:

أولهما: التبعية فى الأمن الغذائى.

وثانيهما: التبعية فى الأمن الحربى.

فالغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد فى غذائها على  
الاستيراد الخارجى، وتعتمد فى تسليحها على السلاح الأجنبى وغنى عن  
البيان أنه إذا كان كل من الأمن الغذائى والأمن الحربى تابعين للغير فإنه لا  
يمكن أن تكون الإرادة السياسية حرة حرية كاملة فى كل ما تتجه وتختار.  
ففى ظل وضع كهذا الوضع يمكن استساعة نمطين من السلوك السياسى من  
وجهة نظر السلطة الحاكمة.

النمط الأول: شمولية الدولة، والواحدية فى رأى السياسى.

النمط الثانى: قمع المعارضة الشعبية بناء على استعداد من الدول الضامنة  
للأمن الحربى، أو للأمن الغذائى، أو للثنتين معاً.

لن المديونية على مستوى الدول هى علاقة سياسية من الطراز الأول،  
لأنها تربط بين طرفين سياسيين، أحدهما يكون دائناً، والثانى يكون مديناً  
وغالباً ما تنتفى علاقة المساواة فيما بينهما، إذ عادة ما يمارس الدائن  
ضغوطاً معينة على المدين، فيندر ألا يسعى الدائن للاستفادة من وضعه  
المتميز بفرض بعض الشروط على المدين. وقد يتردد هذا الأخير فى قبول  
تلك الشروط، ولكنه فى نهاية المطاف لا يملك إلا التسليم ببعضها<sup>(١)</sup>.

(١) مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور  
بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦. ص: ١١١.

### ثالثاً: العوامل الاجتماعية

هناك الكثير من الأوضاع والظواهر الاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث والتي تنعكس آثارها على عملية اتخاذ القرارات. وأهم هذه الظواهر:

١- المواريث الاجتماعية المختلفة التي تولدت نتيجة للسيطرة الاستعمارية على هذه الدول في عهود الاحتلال<sup>(١)</sup>.

٢- التركيب الطبقي وتفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في مجتمعات هذه الدول، وتأثير ذلك على نظم التعيين والترقية، وعلى خلفية القيادات صانعة القرار ومدى تفهمها للأهداف العامة لمجموع المواطنين. فإذا كانت هذه القيادات مثلاً حكراً لطبقة بورجوازية أو أرستقراطية أو إقطاعية في مجتمع ما نجد أن الجهاز الحكومي في ذلك المجتمع يتحول برمته إلى أداة متحيزة لخدمة مصالح تلك الطبقة وضمان امتيازاتها الاقتصادية والنفعية على حساب مصالح مجموع المواطنين وسوء ظروفهم وانخفاض مستوى معيشتهم<sup>(٢)</sup>، وهذا كله يؤثر في القرارات التي تتخذها هذه القيادات ويجعلها أبعد ما تكون عن الموضوعية والرشد<sup>(٣)</sup>.

٣- ارتفاع نسبة الأمية، فقد بلغت في الأقطار العربية - على سبيل المثال - درجة مرتفعة في عام ١٩٧٧م، حيث بلغت في اليمن الشمالية ٨٧%، وفي السودان ٨٠% وفي اليمن الجنوبية ٧٣% وفي كل من المغرب والجزائر ٦٣%، وفي مصر ٥٦%، وفي ليبيا ٥٠%، وفي سوريا ٤٥%، وفي كل من تونس وموريتانيا ٦٠%<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع في ذلك:

- Kubaisy, A., administrative development in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriyah House, 1974) P.P. 49-51

(٢) عبد الملك عوده، الإدارة العامة والسياسة، ط ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣) ص: ٥٥.

(٣) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٣١.

(٤) جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة

المستقبل العربي، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣، ص: ١١٤.

وفى إحصاء للصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغت نسبة الأمية فى عام ١٩٨٠ على النحو التالى<sup>(١)</sup>:

الدولة	النسبة المئوية للأمية	الدولة	النسبة المئوية للأمية
١- الأردن	%٢٥	١١- العراق	%٤٨
٢- الإمارات العربية المتحدة	%٢٧	١٢- عمان	%٣١
٣- البحرين	%٣٦	١٣- قطر	%٣١
٤- تونس	%٤٨	١٤- الكويت	%٣٨
٥- الجزائر	%٥٨	١٥- مصر	%٥٠
٦- الجماهيرية الليبية	%٤٣	١٦- المغرب	%٦٠
٧- حبيوتى	%٦٠	١٧- موريتانيا	%٦٠
٨- السعودية	%٥٧	١٨- اليمن الجنوبية	%٥٧
٩- السودان	%٤٩	١٩- اليمن الشمالية	%٦٩
١٠- سوريا	%٤٠	٢٠- الصومال	%٤٩

وهذا الجدول معبر بذاته عن بعض أسباب أزمة القرار السياسى فى بعض دول العالم الثالث، وإن كانت دلالاته غير واقعية فى بعض الأحيان.

فإذا كانت نسبة الأمية فى الأردن %٢٥، وفى مصر %٥٠ فلا وجه للمقارنة بين سعة الحرية السياسية فى الدولة الأخيرة، وضيق مساحتها فى الدولة الأولى. لو قارنا بين السعودية وليبيا من جهة، وبين اليمن الشمالية من جهة أخرى، فسوف نجد أن النظام السياسى فى اليمن الشمالية

(١) حسين جميل، حقوق الانسان فى الوطن العربى، المعوقات والممارسة، بحث منشور ضمن بحوث كتاب: أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، للدكتور سعد الدين ابراهيم، وآخرون، (ندوة مدينة ليماسول بقبرص، فى الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ١- ديسمبر، ١٩٨٣) ص: ٥٢٦. نقلاً عن صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٨٣.

أكثر احتراماً لحقوق الأفراد وحررياتهم من النظام السياسى فى كل من السعودية وليبيا، رغم ارتفاع نسبة الأمية فى اليمن الشمالية<sup>(١)</sup>.

وأيا كان الأمر فإن الجدول المشار إليه يشير إلى ارتفاع نسبة الأمية فى دول العالم الثالث بصورة عامة، وهذا الارتفاع قد انعكس سلباً على درجة المشاركة فى القرارات السياسية<sup>(٢)</sup>.

وبالإضافة إلى تلك الآثار السلبية فإن الأمية المرتفعة فى دول العالم الثالث قد أغرت الحاكمين على انتقاء بعض المسائل الدستورية التى لا يعيها المواطن، ولا يفهمها فهماً جيداً، ثم قاموا بعرضها على المواطنين عن طريق الاستفتاء الشعبى. وغالباً ما تكون الغاية من الاستفتاء هى إضفاء المشروعية الصورية على تصرفات أو شخص الحاكم<sup>(٣)</sup>.

(١) صالح حسن سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٣.

(٢) من تمام الفائدة فى هذا المقام أن نشير إلى ما ذكره أحد الباحثين من أن السلبية السياسية فى دول العالم الثالث ليست مقصورة على الشرائح الاجتماعية الأمية والفقيرة، بل إنها متفشية بين الأغنياء والفقراء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين. ويظل الفارق بين شريحة وأخرى فارقاً فى الدرجة وليس فى النوع.

فقد ذكر نفس الباحث أن بحثاً ميدانياً أجري على (٣٧٤) فرداً من المجتمع المصرى عام ١٩٧٨، فكانت نتيجته أن ٤٣% لا يشتركون فى عملية التصويت مطلقاً، وأن ٨٨,٧% لم يلتحقوا بأى من الأحزاب السياسية التى كانت قائمة وقتئذ، وأن ٦١% لديهم اهتمام محدود بأمور السياسة والحكم.

راجع: كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص: ٦٨.

(٣) ومن هنا تأتى خطورة الاستفتاء الشعبى كوسيلة معاصرة وحديثة للاستبداد السياسى فى الدول ذات المستوى التعليمى والثقافى المتواضع.



= فقد أجرى الدكتور/ ماجد الحلو بحثاً ميدانياً، عن قيمة الاستفتاء كوسيلة حديثة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة، وأدخله ضمن بحوث كتابه "الاستفتاء الشعبى" وقد كانت نتيجة ذلك البحث أن الغالبية العظمى من عينات البحث - وخاصة العينة المتقفة - قد أفادت أن الاستفتاء الشعبى نظام غير ناجح، وغير صالح للتطبيق فى دول العالم الثالث. وقد علل أفراد العينة رفضهم لنظام الاستفتاء الشعبى فى دول العالم الثالث بالآتى:

(أ) رأى ٣٥% من أفراد العينة أن ذلك النظام لا يصلح فى دول العالم الثالث لانخفاض الوعي السياسى عند المواطنين.

(ب) رأى ٢٧% من أفراد العينة: أن نظام الاستفتاء الشعبى فى دول العالم الثالث هو نظام خادع، لأنه يضفى نوعاً من المشروعية الصورية على تصرفات، أو شخص رئيس الدولة، إذ أن أغلب الناس يوافقون على أى شئ يطلبه الرؤساء منهم أو يعرضونه عليهم، دون تفكير كاف أو اكترات بتحرى وجه المصلحة أو حتى الصديق فى القول.

(ج) رأى ٢٦,٥% من أفراد العينة: أن الاستفتاء الشعبى نظام ممقوت عند استعماله فى دول العالم الثالث لعدم الثقة فى نتائجه، وذلك لأن الحكومات هى التى تعلنها، والحكومات ليست محل ثقة بالنسبة للأفراد.

(د) وقالت نفس النسبة السابقة: أن نظام الاستفتاء فى دول العالم الثالث - فى تطبيقه - يعد نظاماً غير جدى لسيطرة الحكومات على وسائل الإعلام. إذ لا تظهر لعامة الناس من خلال هذه الوسائل إلا وجهة نظرها المؤيدة لموضوع الاستفتاء المطلوب، ولا يسمح لوجهة النظر المقابلة، أو المعارضة له بالتعبير عن نفسها - حتى تغدو الصورة كاملة أمام المواطنين، فيختارون بين الموافقة والرفض، وهم على بينة وهدى من الأمر المطروح للاستفتاء.

(هـ) ورأى ١١% من أفراد العينة: إن نظام الاستفتاء الشعبى ضار لأنه لا يسمح للبرلمان بدراسة موضوعه إذ أن المواطنين الذين يصوتون على موضوع الاستفتاء، ويضفون عليه الشرعية المطلوبة يقومون بذلك دون دراسة كافية لذات الموضوع، على الرغم من أنه لو عرض على البرلمان بدلاً من عرضه على الاستفتاء لكان محلاً للدراسة والبحث والمناقشة قبل البت فيه.

٤- عدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار: لأن سلامة وفعالية القرار السياسى تعتمد على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التى سيبينى عليها

= وقد خلص الدكتور/ ماجد الحلو فى نهاية كتابه المشار إليه أنفاً إلى أن نظام الاستفتاء الشعبى لا يمكن إعتباره شراً أو خيراً فى ذاته، وإنما يتوقف تقويمه ونقله فى الميزان على توفر أو تخلف مقوماته وعوامل نجاحه فهو يمكن أن يكون وسيلة فعالة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كما يمكن أن يكون أداة خطيرة من أدوات الديكتاتورية المنكرة أو هو إذا شئنا القول: سلاح حاد يمكن أن يستخدم فى الدفاع عن الديمقراطية والذود عنها، كما يمكن أن يستخدم فى القضاء عليها والفتك بها.

وقد خلص من تلك المقدمة إلى التقرير بأن نظام الاستفتاء نظام غير محبذ فى الدول غير المتقدمة، لأنه يستخدم فى الغالب أداة طيبة لديكتاتورية مقنعة لا سند لها فى حقيقة الأمر غير موافقات شعبية صورية، إذ يسهل على منظم الاستفتاء أن يحصل على التأييد الشعبى الظاهر لشخصه وسياسته، والتغلب على العقبات القانونية، والمعارضة الوطنية التى تعترض على طريقة حكمه. وذلك باختيار الوقت الملائم للاستفتاء، وتكريس وسائل الدعاية والإعلام لتأييد وجهة نظره، إلى غير ذلك من الوسائل التى قد تصل إلى حد تزييف نتائج الاستفتاء لإعلاء كلمته، وادعاء شعبيته. وترتيباً على ما تقدم فضل تطبيق نظام الحكم النيابى الخالص فى الدول النامية، لأن هذا النظام يمكن الطلائع الشعبية الواعية من فهم الأمور ومعالجتها معالجة رشيدة، وبهذا تتحقق الديمقراطية، وتضمن الحقوق والحريات.

راجع: ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبى بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بدون) ص: ٣٨٦: ٣٨٤، ص: ٤٦٨-٤٦٩.

وهذا هو عين ما عناه الدكتور/ عبد الحميد متولى، حيث قرر أن قيمة الاستفتاء تتوقف على مدى نضوج الوعى السياسى لجمهور الشعب.

راجع: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢١٣.

وكذلك صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٨٥.

القرار<sup>(١)</sup>. فمن الصعب مناقشة موضوع دون أن يكون لدى الشخص خلفية متكاملة أو مفصلة عنه، فالمعلومات الضعيفة تحد من كفاءة صانع القرار، مما يعزز بالتالى من قوة المعارضة، ومقابلة القرار بالإهمال المتعمد<sup>(٢)</sup>.

وقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التى تناولت النظم السياسية فى الدول النامية أن معظم الأجهزة الإدارية فى هذه الدول تعاني من نقص فى المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وعدم دقتها أو حداتها، وعدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول على المعلومات وتنسيقها وحفظها<sup>(٣)</sup>.

٥- التأثير السلبى لوسائل الإعلام والتعليم والأسرة: إن للواحدية فى رأى التى يقوم عليها النظام السياسى فى معظم بلدان العالم الثالث قد سخرت وسائل الإعلام، والتعليم حول الأهداف التى تخدم التوجه السياسى القائم، فعملت هذه السياسة فى اتجاه مضاد للاتجاه الأصيل الذى يخدم القيم

(١) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق ص: ٣٢٥.

(٢) هيلقا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلاى (بدون) ص: ١٢٩.

(٣) فى إحدى الدراسات الميدانية التى قام بها - معهد البحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالاشتراك مع خبراء منظمة العمل الدولية حول عملية اتخاذ القرارات فى ٤٥ دولة نامية فى السنوات الأخيرة اتضح أن ٧٦% من الحالات تتخذ قراراتها بناء على بيانات ومعلومات - فى كثير من الأحوال - غير كافية، وأنه حتى فى حالات توفر البيانات والمعلومات فقد لا يتم تنظيمها وتحليلها وصياغتها بالشكل الذى يودى إلى الاستفادة منها بصورة مناسبة.

- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الإدارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الإدارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.

الاجتماعية البناءة التى يؤمن بها العقل الجمعى، بما فى ذلك القيم السياسية وقد عمق من الآثار السلبية لهذه السياسة ذلك النمط التربوى الأسرى الذى لا يخدم الوعى السياسى العام فى دول العالم الثالث. فمما لا شك فيه أن وسائل الإعلام - بمختلف أنواعها - تؤدى دوراً كبيراً فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إيجاباً وسلباً، ولكن الجوانب السلبية تطفى على الجوانب الإيجابية، حيث تنسم أجهزة الإعلام الرسمية بالسماوات الآتية<sup>(١)</sup>:

أ- سيطرة الدولة على كل المعلومات وهذه السيطرة جعلت المواطن العربى لا يتلقى من المعلومات إلا ذلك القدر الذى تعطيه له السلطة، وهذه الأخيرة لا تعطيه إلا ذلك القدر المشوه الذى يخدم توجهها الواحدى فى الرأى السياسى.

ب- المركزية الإعلامية التى كثيراً ما تؤدى إلى تزييف الوعى السياسى للمواطنين عن طريق تبرير سياسات السلطة، أيا كان نصيبها من الصحة، وصرف الناس عن الاهتمام بمشاكل المجتمع الكبرى، فهى لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العامة وتشرك المواطنين فيها، كما أنها لا تلقى اهتماماً ما يذكر ببحث القيم أو طرح النماذج السلوكية التى تغذى الممارسة الديمقراطية السليمة.

ج- كما أنها تتحدث إلى الناس ولا تتحدث معهم، إذ تنقل رسائل القمة إلى القاعدة، دون القيام بالتغذية العكسية بمعنى: نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة حتى يتم التفاعل بين الحاكم والمحكوم فى رؤية قضايا المجتمع.

(١) انظر فى ذلك:

- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ١١٤  
- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٧٧.  
- حسن صالح سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٧.

د- إسناد السياسة الإعلامية وإدارتها إلى مجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة وثيقة بالعناصر الحاكمة فقط، ومن ثم فلا يعنى هذه المجموعة سوى تغطية أخبار السلطة، والرموز والعائلات الكبرى المرتبطة بها.

هـ- عدم وجود مصادر بديلة للمعلومات فى ظل السيطرة الإعلامية المحكمة من قبل الحاكمين، وهو الأمر الذى أدى إلى توسيع فجوة الثقة بين القمة والقاعدة. وهذا السبب قائم بذاته فى وجود وانتشار اللامبالاة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بالنسبة للسواد الأعظم من أفراد شعوب العالم الثالث.

و- بالإضافة إلى السمات السابقة للإعلام فى دول العالم الثالث فإن السلطة توجه دور المسجد بما يخدم توجهها السياسى، فتقوم هى بتعيين الخطباء والمرشدين، وتوجههم بحيث لا يخوضون فى قضايا الحرية السياسية والعدل الاجتماعى، ويتخبرون من الأدلة الشرعية ما يفرس فى نفوس عامة الناس الخنوع والخضوع للسلطة، ويتركون القيم السياسية التى حض عليها الشرع فى السياسة الشرعية بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

وإذا انتقلنا إلى المدرسة كمؤسسة مهمة من المؤسسات الفاعلة والمؤثرة فى التنشئة الاجتماعية والسياسية نجد أنها تسهم فى غرس القيم السياسية التى لا تخدم الحرية السياسية الحامية للحقوق والحريات العامة.

فكتب التاريخ والتربية الوطنية لا تتضمن من المفاهيم ما يفرس وينمى الشعور الديمقراطي الأصيل فى عقل التلميذ، بل على العكس تتضمن تلك الكتب الكثير من المفاهيم التى تخدم التوجه السياسى القائم. وتخلط

بين الدولة، وشخص الحاكم، فإذا تغير النظام السياسى القائم تغيرت معه المفاهيم السياسية التربوية بما يخدم الوضع الجديد<sup>(١)</sup>.

وكقاعدة عامة تؤدي الأسرة العربية دوراً غير مباشر فى عملية التنشئة السياسية، فالنمط التربوى للأسرة العربية، ومعاييرها فى الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وأسلوبها فى اتخاذ القرارات.. كل هذه الأمور غالباً ما تكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات، والمعايير التى قد تؤثر بشكل غير مباشر، فى سلوكه ووعيه السياسى<sup>(٢)</sup>.

### رابعاً: العوامل السياسية

#### ١ - الأفراد بالرأى

إن رئيس الدولة فى غالبية دول العالم الثالث هو مركز القوة والسلطان، يزاول سلطته دون رقابة جدية من أية هيئة<sup>(٣)</sup>، وتلك السلطة الكلية يباشرها فى السياسة الخارجية<sup>(٤)</sup>.

إن الرئيس فى تلك الدول ذو سلطة استبدادية<sup>(٥)</sup> يتولى جميع السلطات — بطريقة غير شرعية — ويملى أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام المواطنين سوى الخضوع والطاعة<sup>(٦)</sup>.

(١) نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣) ص: ٦٢.

(٢) كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٧٦.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ١٨.

(٤) غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١٠٨.

(٥) Gonidec P.F., les systemes politiques africains (paris:1978) P:251.

(٦) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٦٢.

فالحاكم أب للجميع أو هو "كبير العائلة" وهذا يعنى أن من حقه أن يحكم حكماً استبدادياً، لأن الأب لا يجوز - أخلاقياً - معارضته، ولا الاعتراض على أوامره، فقراره مطاع واحترامه واجب على الجميع<sup>(١)</sup>.

والواقع أن الحاكم الذى يبرر حكمه بآبوته\* للمواطنين يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قصر أو غير قادرين على أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية<sup>(٢)</sup>.

## ٢- ضعف الوعي السياسى

مما لا شك فيه أن القرارات السياسية ليست مجرد صيغ قانونية يعبر عنها من خلال هياكل ومؤسسات رسمية وشعبية فحسب، ولكنها - قبل وبعد ذلك - مجموعة من القيم والمشاعر المنفعلة والفاعلة التى تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة، سواء من جانب الحاكم، أو من جانب المحكوم.

---

(١) إن من الخطأ تشبيه السلطة السياسية فى الدولة بالسلطة الأبوية فى الأسرة، فهذه الأخيرة شخصية ترتبط بأشخاص رب الأسرة وأفرادها، أما السلطة السياسية فهى محدودة ودائمة، أى أن السلطة الأبوية تزول بوفاة رب الأسرة، أو ببلوغ الأطفال سن الرجولة والاستقلال بأنفسهم. أما السلطة السياسية فهى دائمة رغم تعاقب الأشخاص الذين يمارسونها، كما أن رب الأسرة لا يستطيع أن يتخلى عن سلطته، بينما للحاكم أن يتنازل عن الحكم وقتما شاء.

- راجع ذلك: ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص:

١٠٥. وكذلك امام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

(٢) امام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

وإذا كان من المهم أن توحّد الهياكل والمؤسسات الرسمية والشعبية التي تطل منها القرارات السياسية لتضبط حركة النظام الاجتماعي، فإن الأهم من ذلك هو وجود الإنسان المشبع بالقيم والمشاعر الديمقراطية، سواء أكان على كرسي الحكم، أم في ساحة المعارضة، وهذا هو ما تفتقده معظم شعوب وحكومات دول العالم الثالث<sup>(١)</sup>.

فالرأى العام في هذه الدول — غير مهتم ولا يحاط علماً بما يدور حول الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية، وذلك لأسباب قد تكون اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة إلى ذلك فإنه حتى معظم الأفراد الذين لهم آراء فعالة عن الموضوعات السياسية فإنهم لا يعبرون عنها<sup>(٢)</sup>. وينعزلون بدرجة أو بأخرى عن مشكلات مجتمعهم ويعزفون عن المشاركة فيها<sup>(٣)</sup>. ومن ثم يقفز إلى منصة الحكم من هو ليس بأهل لتحمل المسؤولية، وليس بقادر على اتخاذ القرار.

### ٣- الانفصام بين الحاكم والمحكوم

إن من أهم أسباب أزمة القرار السياسي عدم الالتقاء بين الحاكم والمحكوم<sup>(٤)</sup>، إن الانفصام بين الشرعية الرسمية، والشرعية الشعبية لا بد وأن يحدث أمرين<sup>(٥)</sup>:

(١) حسن صالح سبيع، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٧٥.

(٢) عبد الخبير محمود عطا، خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني، مرجع سابق، ص: ١١٣.

(٣) أحمد العلي، المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث، محاضرة أقيمت في الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، (١٩٧٩).

(٤) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤) ص: ١٣.

(٥) نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥) ص: ٤٢٦.



الأمر الأول: وهو ما يطلق عليه اصطلاح "تسرب القوة" أو "تسرب السلطة" ويحدث ذلك حينما يوجد نص قانونى يخول للسلطة السياسية القيام بعمل معين، ولكن ذلك النص لا يمكن تطبيقه. وبذلك يعجز صاحب السلطة عن تنفيذ بعض القرارات أو القوانين وذلك لعدم شرعيتها من ناحية مخالفتها للقيم الاجتماعية، وإن كانت لتلك القرارات شرعيتها المعتمدة من وجهة نظر الشرعية الرسمية.

الأمر الثانى: وهو ما يطلق عليه اصطلاح<sup>(١)</sup> "تدهور قيمة السلطة" ويحدث ذلك عندما يعمد صاحب السلطة إلى فرض تلك القوانين أو القرارات بالقوة، مما يؤدي إلى انحطاط السلطة فى نظر الجماعة وعدم احترامها لرموزها ولسياساتها، ويترتب على ذلك تحديثها لها رغم ما توقعه على أفرادها من جزاءات.

وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فسوف نجد أن ذلك العداء المستحكم بين السلطة والتنظيمات الشعبية هو عداء معبر عن ذلك الانقسام وعدم الالتقاء بين الشرعيتين: الرسمية والشعبية<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- عدم استقرار الأنظمة السياسية

إن عدم استقرار الأنظمة السياسية فى دول العالم الثالث أصبحت ظاهرة واضحة خلال ما شهدته معظم هذه الدول من انقلابات عسكرية واضحة، وبدلاً من أن تعمل هذه الانقلابات على إحداث تغيير وتطویر فى

(١) سليمان الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى

الإسلامى (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦) ص: ٧.

(٢) حسن صالح سمیع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٩٤.

الأساليب البيروقراطية الموجودة فإنها أسهمت إلى حد كبير في تدعيمها وتكريسها سواء من حيث بنائها أو من حيث أساليب ممارستها للعمل والمفاهيم التي قامت عليها.

وهذا الوضع أفقد القرارات السياسية في هذه الدول استقرارها واستمراريتها، وخلق المشاكل الاجتماعية والنفسية للمشاركين في صنع القرار وفي تنفيذه وترتب على ذلك عدم توفر الطمأنينة والاستقرار للقيادات السياسية من ناحية، وعدم قدرة القيادات الجديدة التي تتولى مراكزها في مراحل التغيير من التحكم في عوامل التغيير أو التلاؤم معها<sup>(١)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن جو الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية في دول العالم الثالث يجعل قادة هذه الدول يشعرون بعدم الأمن والاستقرار مما يؤدي إلى تخوفهم من المسؤولية وترددهم أو إحجامهم عن المبادرة باتخاذ القرارات الجريئة، وإضعاف قدرتهم على حسن التقدير<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- تحريم المعارضة

إن ثمة دولاً من دول العالم الثالث المعارضة فيها محرمة قانوناً مثل النيجر وموريتانيا وشمال نيجيريا وغانا<sup>(٣)</sup>. ففي الكثير من هذه الدول كان الحاكم يعمل على التصفية السياسية أو الجسدية للمعارضين<sup>(٤)</sup>.

(١) نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

(٢) Milne R.S., mechanistic and organic models of public administration in developing countries, administrative science quarterly, March, 1970, P:57.

نقلًا عن: نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٣٠.

(٣) عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد في غرب أفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١، ص: ٧٢٨.

هذا التكتيل للمعارضة نشهده في كثير من الدول النامية ذات الحزب الواحد - والتي ظهرت فيها المعارضة بعد الاستقلال لتتصدى للفساد ومظاهر الانحراف لقيادات الحزب الواحد التي أصابها الجمود لطول بقائها على القمة<sup>(١)</sup>.

ففي غينيا والسنغال وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية نجد موقفاً إزاء المعارضة لا يختلف عما سبق ذكره. ففي كينيا أدخل دانييل موي<sup>(٢)</sup> في يونيو ١٩٨٢ تعديلين على الدستور يمنعان قيام المعارضة وبحولان كينيا إلى دولة ذات حزب واحد، وفي الوقت ذاته بدأ موي حملة قمع ضد المعارضين السياسيين متهماً "قوى خارجية" وعناصر ماركسية بالجامعة بتأجيج الثورة وكان مما يهدف إليه تعديل الدستور وتمكن البوليس من القبض على المعارضة وحبسهم دون محاكمة<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن هذا الموقف إزاء المعارضة مقصوراً على الدول الأفريقية ذات نظام الحزب الواحد فقط، بل إن ذلك شمل أو امتد إلى الدول الإفريقية ذات نظام الحزبين حيث كان حزب الأغلبية الذي يتولى الحكم يعمل بكل الوسائل على القضاء على حزب المعارضة قضاء تاماً.

---

(١) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٦.

(٢) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤) ص: ٥٠.

(٣) ثاني رئيس جمهورية في تاريخ كينيا بعد وفاة الرئيس جو موكينياتا في أغسطس ١٩٧٨.

(٣) جريدة الأهرام، العدد الصادر في ١٠/٨/١٩٦٨ عن مندوبها في نيروبي. ونقلاً عن: عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

وقد بلغ الأمر في عهد نكروما - في غانا - إلى حد صدور قانون بتحريم المعارضة استناداً إلى أن المعارضة تلجأ إلى أساليب تضر بالوحدة الوطنية، وإلى أنها تقوم بترويج إشاعات وأخبار كاذبة وقد كان جميع زعماء المعارضة في عهده إما في المنفى أو في السجون<sup>(١)</sup>.

ومن الوسائل السلمية لإضعاف المعارضة أو القضاء عليها

١- ماورثته نظم الحزب الواحد من سلطات الاحتلال - الاستعمار - من الأخذ بسياسة التودد والتقرب من المعارضة باستعمال وسائل الترغيب المختلفة - كمنح امتيازات وراء جنب رجال المعارضة إلى الانضمام لجانب المؤيدين للحكومة. وحين تفشل هذه الوسيلة تلجأ الحكومة إلى وسائل الشدة والعنف لتغطية أوجه النقص والفساد<sup>(٢)</sup>.

٢- إصدار قانون بتحريم المعارضة، كما حدث في غانا، وذلك بعد إدخال تعديل على الدستور يتيح لحزب الميثاق الحاكم العمل على استصدار هذا القانون الذي أدى إلى القضاء على المعارضة تماماً<sup>(٣)</sup>.

## ٦- ضعف الأحزاب

إن القادة العسكريين حين يتبعون مقاعد الحكم بعد القيام بحركة ثورية أو انقلابية نجدهم ينظرون عادة نظرة عداوة إلى الأحزاب، باعتبار أن عليها يقع جانب من المسؤولية مما كانت تعانيه البلاد من استبداد أو فساد قامت تلك الحركة الثورية من أجل القضاء عليه. فنجدهم عقب نجاح حركتهم

(١) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٥١.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(٣) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٥٤.

وبلوغهم كراسى الحكم يقررون إلغائها. ثم بعد حين من الزمان يتبينون أهميتها بل وضرورتها، فإذا بهم يعيدونها إلى الحياة السياسية<sup>(١)</sup>.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى ما كانت عليه الأحزاب فى دول العالم الثالث من الضعف الذى يرجع إلى عدة عوامل<sup>(٢)</sup>:

١- الضغط الذى يزاوله رجال الحكم على المواطنين للالتحاق بالحزب، وذلك ما يفسر لنا كيف ينتقل الفرد من حزب لآخر فى يسر ودون حرج، وذلك فى الدول التى تسمح بتعدد الأحزاب.

٢- إن الجماعة - لا الفرد - هى التى تلتحق بالحزب، والجماعة التى يعد الفرد اليوم أشد التصاقاً بها هى - كما كان الشأن فى الماضى - العائلة، وأحياناً هى الجماعة الدينية التى ينتسب إليها.

وفى هذه الحالة فإنه لا يمكن الادعاء بأن ثمة التزاماً شخصياً سياسياً بين الفرد وقادة الحزب، إنه إذا كان ثمة التزام فهو التزام رئيس الجماعة أو العشيرة إزاء أولئك القادة، لأنه التزام فرض عليه، وليس التزاماً سعى أو مال إليه.

٣- إن الأحزاب فى دول العالم الثالث تعاني من الانشغاقات الداخلية، أو التصدع أو هو ما يؤثر بدوره على المشاركة فى صنع القرار السياسى ويفسر أسباب ضعفها<sup>(٣)</sup>.

(١) جان لاكويتز، وجان بومبيه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة جلال صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢) ص: ٨.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٣.

(٣) عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار فى المجتمع الهلبانى، مرجع سابق، ص: ٦٤.

٤- إن غالبية أحزاب دول العالم الثالث لم تبلغ بعد مرحلة النضج السياسى، فإلى جانب أنها لا تعرف لكن الاستقرار الداخلى، فهى لم تحاول وضع سياسة واضحة تعمل بمقتضاها.

٥- يرتبط بذلك أيضاً ضعف الموارد المالية للأحزاب، مما يضطر الأحزاب إلى التماس المساعدات المالية من المؤسسات الصناعية أو التجارية أو النقابية، ومن شأن هذا أن يخضع الأحزاب لسيطرة خارجية لا تتفق مع السياسة الأساسية للحزب<sup>(١)</sup>.

من هنا فقد فشلت أكثر الأحزاب فى خلق الوعى بالمفهوم الحزبى السليم، فهيكلا الإدارى بسيط بساطة بدائية، وطابعها فردى، ويمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول زعيم برلمانى يدعى الكارزمية فى أغلب الأحيان، مما ينزل بالنظام الحزبى إلى نوع من الأوتوقراطية<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تتحسر اهتمامات الأحزاب عن المشاكل السياسية والأمور العامة، وينقلص دور الأيديولوجيات والعقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن والوصول إلى كرسى الحكم والاحتفاظ به، وهى فى سبيل ذلك تحاول إرضاء سلطات بيدها مقاليد الأمور مما يخرجها تماماً عن الممارسة الحزبية الصحيحة.

(١) عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار فى المجتمع اليابانى، المرجع السابق، ص: ٨١.

(٢) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص: ٧٥.

## ٧- جماعات الضغط

إن ثمة جماعات تستهدف الضغط على السلطة الرسمية بقصد التأثير عليها في مجال إصدار القرارات السياسية، ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ومنظمات الشباب، والهيئات الدينية، والجماعات المذهبية، كالجماعة التي تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصري<sup>(١)</sup>.

إن من ثواب هذه الجماعة يشترك المواطن في الحياة السياسية على مقتضى اتجاهات الجماعة وأغراضها متخذاً من الجماعة وسيلة أقوى للتأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات السياسية بما يلائم مزاج الجماعة السياسي<sup>(٢)</sup>.

وجماعة الضغط هي جماعة تستهدف الصراع من أجل التأثير على السلطة التنفيذية بحيث تأتى قراراتها متجاوبة مع مصالحها<sup>(٣)</sup>. وقد تسعى الجماعات إلى تأييد بعض المرشحين المؤيدين لأرائهم كما تعبر اهتماماً كبيراً لتعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من موارد مالية كبيرة على هذا التوجيه، وتلجأ الجماعات إلى استخدام الوسائل التي تؤثر في الرأي العام، مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وما إلى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالرأي العام، فإذا ما تحقق لها اقتناع الرأي

(١) طه بنوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٣٥.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مرجع سابق،

العام بقضيتها حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو الحكومة ،  
حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون، أو لسياسة حكومية<sup>(١)</sup>.

إن عمل هذه الجماعات يتكيف وفقاً لعادات وقيم القطاع المختص  
الذى يستطيع تحقيق مطالبها<sup>(٢)</sup>. ويرى مشيلز أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة  
الأغلبية أمر يصعب تحقيقه، ويؤكد ذلك فى قوله: لقد سخر التطور التاريخى  
من جميع المقاييس التى كُفِت للحيلولة دون الأوليغاركية أو لمنعها. وإذا  
سنت القوانين من أجل سيطرة القادة، فالقوانين هى التى تضعف تدريجياً  
وليس القادة<sup>(٣)</sup>. وتفقّد الجماهير فى العادة النظام الذى يمكنها من محاسبة  
القادة، فضلاً عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ  
سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية  
المجتمع<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع السابق، نفس الموضع. وكذلك:

اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)،  
ص: ٢٤٨.

(٢) جان مينو، الجماعات المضاعطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات  
عويدات، ١٩٨٣)، ص: ٧٣.

(٣) Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendencies of  
Modem Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free press,  
1962)P.P.308-309

(٤) اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص: ٢٤٩.



## خامساً: العوامل الشخصية

### ١ - طول مدة الحكم

يقول اللورد أكتون Acton: إن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة<sup>(١)</sup>، ويقرر الأستاذ ميشيل<sup>(٢)</sup> أن الأغلبية الكبرى من زعماء وقادة الحركات السياسية في مختلف البلاد، ومن ساسة الدول، قد بدأوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية: نزعة التضحية في سبيل مبادئ صمموا أن يحبوا من أجلها، وأن يفنوا في سبيلها، فإذا تولوا سلطان الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم، وأصبحت كلمتهم وحدهم هي العليا أصبحت أحياناً الكلمة السفلى للحق والعدالة والصالح العام، ذلك لأن السلطة لعبت برؤوسهم نشوتها فأسكرتها، وعبثت شهوتها بنفوسهم فأفسدتها<sup>(٣)</sup>.

إننا نرى — كما يقول لاسكى<sup>(٤)</sup> — أن الأغلبية أحياناً تتجه نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة، وذلك بسبب أن الوزارة ظلت في الحكم أمداً طويلاً، ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة<sup>(٥)</sup>. وليس هذا الكلام بغريب عن دول العالم الثالث.

(١) هو أستاذ إيطالي بجامعة تورين Turin، وقد ذكر ذلك وبينه تفصيلاً في كتاب له عن الأحزاب السياسية، وضعه عام ١٩١٢، وترجم إلى كثير من اللغات الأجنبية في القارة الأوروبية.

عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٠.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) أستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن، وقد كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني قبيل وفاته في الأربعينيات.

(٤) عبد الحميد متولى، المفضل في القانون الدستوري (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢) ص: ٣٩٦.

إن تمسك الرئيس — أو الحزب الحاكم — بالحكم لفترة طويلة في الدول النامية، يجعل الصدا يزحف إلى نشاط الحزب وزعمائه، وقراراته، وأساليب عمله وذلك لطول بقائهم على القمة، مما يضعف نزعتهم المثالية، ويصيبهم بالجمود، وذلك ما لم يكن على رأس الحكم شخصية قوية مثل نهرو في الهند<sup>(١)</sup>.

## ٢- بطانة السوء

الميدان السياسي — في كل زمان ومكان — يجذب إليه فريقين مختلفين: أحدهما: تغلب عليه النزعة المثالية<sup>(٢)</sup>، والثاني تغلب عليه نزعة النفعية — المنافقون والوصوليون والسياسيون المحترفون — وهؤلاء هم الغالبية في الميدان السياسي<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء يكثر عددهم ويعلو شأنهم في الحكومات العسكرية في دول العالم الثالث، حيث نجد أن القادة بحاجة إلى ما ينثره أولئك المنافقون حولهم من أكاليل الإطراء والتمجيد لعبقريتهم، مما يجعل القادة يضيقون بالمعارضين الذين ينكرون عبقريتهم، فيتخذون ضدهم قرارات جنونية مثل قرارات السادات في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال ١٥٠٠ من معارضيه، وإلغاء كبرى صحف المعارضة وذلك بدون تحقيق سابق.

(١) لمزيد من التفصيل راجع، عبد الحميد متولى نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٧٦.

(٢) المزيد من التفصيل عن الشخصيات الممتازة على رأس إداة الحكم راجع: عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥) ص: ١٠٢ وما بعدها.

(٣) جيز Jeez، المبادئ العامة للقانون الإداري، ط٣، باريس، ١٩٣٥، ص: ٤١٥. ونقلاً عن عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٥.

فإذا كان ماركس قد رأى أن "الدين أفيون الشعوب" <sup>(١)</sup> فإن بطانة  
السوء — في الدول النامية — هي أفيون الحكام، أي أنها بمثابة مخدر لهم <sup>(٢)</sup>.

فهذه البطانة تجعل الحاكم يظن بل ويعتقد أنه يسير دائماً إلى الأمام  
وفي أمان، وأن قراراته وتصرفاته جميعها تسودها كلها العدالة والقانون،  
وأن الشعب في نعيم وازدهار، بينما هو في الواقع على حافة الانهيار وذلك  
بسبب أخذه بمبدأ "أهل الثقة فوق أهل الكفاءة" <sup>(٣)</sup>.

#### تعقيب:

قد تعاني بعض الدول من خلل واضح في بنيتها الاقتصادية  
والاجتماعية، ومع هذا قد لا تجد لديها أزمة واضحة في القرارات السياسية:  
فالهند مثلاً ليست أكثر نمواً من بعض دول العالم الثالث كلها، ومع هذا فلا  
وجه للمقارنة بين النظام السياسي الهندي المزدهر، وبين بعض النظم  
السياسية في دول كثيرة من دول العالم الثالث.

كذلك فإن بعض النظم السياسية العربية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد  
إلى درجة تقترب أو تساوى أو تزيد عن دخل الفرد في الدول الإسكندنافية،  
ومع ذلك فإن حجم المشاركة في هذه الدول يقل كثيراً عن مساحة المشاركة  
في الدول الإسكندنافية <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> وهذا غير صحيح لأن الدين غذاء روحى للشعوب، والشعوب بحاجة إلى غذاء روحى  
كحاجتها إلى الغذاء المادى كما يقول الفيلسوف الألماني شفييتسر.

<sup>(٢)</sup> عبد الحميد متولى، الفصل فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص: ٤٠٠.

<sup>(٣)</sup> لمزيد من التفصيل راجع: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول  
النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٧-٥٦٨.

<sup>(٤)</sup> حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٦٨.

لذلك يجب أن لا يفهم أن ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية سوف يتبعه بالضرورة ضعف فى مساحة المشاركة السياسية لأن ذلك سوف يؤدى إلى التحدى على حقوق الأفراد وحرياتهم، ويمنح النظم السياسية المغلقة حجة لتفسير وتبرير تقليص حجمها فى المشاركة.

أن تأمين المشاركة السياسية داخل المجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات الفقيرة بصفة خاصة شرط أساسى لإحداث عملية التنمية المتكاملة. فإذا كان التقدم الاقتصادى والاجتماعى يحتاج إلى تعبئة ووعى سياسيين، فإن ذلك لن يتم بالصورة المرجوة إلا فى المجتمعات التى يكون الإنسان فيها حراً، وشاعراً بذاته، فيتمتع بحضور فعلى مع الجماعة السياسية<sup>(١)</sup>.

---

(١) الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة: المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧، ص: ٤٠، ٤١.

**الفصل الثالث**  
**علاج الأزمة**



## الفصل الثالث

### علام الأزمة

تمهيد:

إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت علينا رصد أسباب أزمة القرار السياسى، فإن النهاية المنهجية تسوقنا إلى ضرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

لقد حاول مفكرون كثيرون، لا سيما هؤلاء الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث لأنهم الأقرب إلى الإحساس بالمشكلات، ومن ثم فهم الأقدر على تشخيص الحل والعلاج، وبالمثل تنوعت الاتجاهات التى تقترح العلاج حسب الخلفية، الثقافية والحضارية التى عايشها المفكر، إلا أنها على أية حال يمكن أن تكون منطلقاً لخطة عامة للعمل، طالما أن المجتمعات النامية تشترك أغليبتها فى خصائص معينة، وفى هذا الصدد يمكن تلخيص الأسلوب الذى يمكن اتباعه فى حل أزمة القرار السياسى فى النقاط الآتية:

#### أولاً: إعادة البنيان القومى

إن إعادة البنيان القومى لتلك الدول بحيث يتفق مع الحقائق البشرية والتاريخية والجغرافية يعيد إلى هذه الشعوب ذاتيتها، ويقضى على كثير من أسباب الفرقة والضعف ويعوض تلك الشعوب الكثير من النقص الذى تعانيه فى أجهزتها الفنية، وفى رجالاتها. وأن تدرك عملية البناء هذه إدراكاً واعياً ضرورة إعادة النظر فى التراث الثقافى لتلك الشعوب من ناحية وأن تؤمن بالعلم الحديث من ناحية أخرى، وأن يصاحب ذلك كله إيمان بقضية العدل الاجتماعى والعمل المنتج<sup>(١)</sup>.

---

(١) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة مرجع سابق ص: ٢٧٢.

وإذا كانت مثل هذه الحلول تكف دون تحقيقها أماد طويلة من الوقت، فإن هناك اتجاها يحاول أن يجد الحل في الممارسة الواقعية لفلسفة النظام، حيث يذهب إلى أن التجربة هي التي تؤدي إلى الوضع الصالح<sup>(١)</sup>، ويبدو أن ذلك الاتجاه تأثر إلى حد بعيد بنظرية أرنولد توينبي في التحدى والاستجابة حين رفض إرجاع التطور الحضارى إلى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب أو البيئات الجغرافية المناسبة، وردّه إلى القوة الإبداعية المحركة التي تخلقها الظروف المجتمعية الصعبة<sup>(٢)</sup>. ولكن لابد وأن نلفت النظر إلى أن عنف التحدى وشدته قد يؤدى إلى إجهاض المحاولة في بدايتها، ثم إن الاستجابة قد لا تكون في مثل قوة التحدى، ومن ثم فلن تفلح المحاولة سوى في إحداث نكسة قد تعصف بالنظام كله<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التخلف الاقتصادى الاجتماعى يجعل الفرد منشغلاً بإشباع حاجاته الأساسية، فتستغرق وقته وطاقته، فلا تترك له الوقت اللازم والكافى للمساهمة فى الحياة السياسية وعلى عكس هذا الوضع يوفر التقدم الاقتصادى والاجتماعى الظروف الملائمة للتقدم المعرفى اللازم لاشتراك الفرد فى العملية السياسية<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية مرجع سابق ص: ٧٩.

(٢) Toynbee A., A study of History, Abridgement of vols I-VI by D. somervell (Loford: University Press, 1962) P:750.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٨.

(٤) سعد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٩.



إن للوضع الاجتماعى للمواطن أثراً فعالاً فى تشكيل اتجاهاته السياسية، ومن ذلك مكانته الاقتصادية، وطبيعة الدخل الذى يعتمد عليه، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها، وعقيدته الدينية<sup>(١)</sup>. والتربية السليمة والتعليم<sup>(٢)</sup>. بل إن أى من هذه جميعاً قد يكون كافياً بذاته لتشكيل اتجاهات المواطن<sup>(٣)</sup>.

إن المشاركة السياسية تختلف من شخص لآخر بل ومن طبقة لأخرى، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكانات الأقل، وذلك بغض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الأنظمة السياسية التى ينضوون تحت لوائها<sup>(٤)</sup>.

إن التقدم الاقتصادى يجعل الأفراد يعيشون فى مستوى مرتفع، وهذا الانتعاش الاقتصادى لا بد وأن يلقى بظلاله الوارفة على الحياة السياسية داخل المجتمع، لما يؤدى إليه من تخفيف التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته<sup>(٥)</sup>.

(١) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٣) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٤) Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977)P:130.

(٥) سماد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٧.

وفى مثل هذا الجو يتبلور نوع من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة للمجتمع، تتعايش فى ظلها الفئات والطبقات الاجتماعية<sup>(١)</sup>. وبهذه الكيفية يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الصراع Societe Conflictuelle إلى مجتمع قائم على الاتفاق Societe Consensuelle وهذا الأخير هو الإطار الملائم لبلورة وصياغة القرار الأمثل<sup>(٢)</sup>.

إن التطلع السياسى لن يؤتى ثماره إلا إذا واكبه إصلاح اقتصادى واجتماعى، ومن المعروف أن التخطيط السياسى يجهضه الاقتصاد المتخلف والنظام الاجتماعى المتردى، ولعل هذا هو ما جعل رجال الفكر السياسى يذهبون إلى القول بأن ظاهرة التنمية هى مشكلة سياسية فى المقام الأول، حيث أن التنمية تخطيط، والتخطيط فى أساسه إدارة سياسية<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية فى رأى كثير من الباحثين فى تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمى واقعى، وذلك بالإضافة إلى

(١) إسماعيل صبرى عبدالله، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور فى كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان، للدكتور على الدين هلال وآخرين، ص: ١١٤.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٦٤.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٦٩.

تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد بدون أية تمييزات طبقية أو عرقية أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.

إن التنمية السياسية هي المشكلة الأولى التي لابد من تخطيطها والدولة في بداية الطريق حتى تكون الخطوات بعد ذلك أكثر نفعاً وأعمق فاعلية، وفي هذا الصدد يرى بعض السياسيين أن البداية الحقيقية لذلك تكمن في تنشئة ثقافة سياسية، بمعنى تأصيل القيم والمبادئ السياسية لتتحول بعد ذلك إلى سلوك عملي يلتزم به القادة والمواطنون<sup>(٢)</sup>.

من هنا لابد وأن ندرك تماماً أن الدولة لكي تحقق أى قدر من النجاح فى قراراتها السياسية ينبغى عليها أن تتبع وتطبق ما يلى:

#### ١ - التحرر من التبعية

يجب أن تتحرر دول العالم الثالث تماماً من كل تبعية خارجية، حيث أن ذلك هو الأساس الذى تنطلق منه العملية كلها. ونحن لا نجانب الحقيقة إذا زعمنا أن الجانب السياسى هو المحور الذى دارت حوله عملية الصراع من أول الأمر، فقد مرت هذه الدول بمراحل ثلاث: استعمار واستغلال، فكفاح ونضال، ثم تحرر واستقلال، ولذلك كان العنصر السياسى هو الغالب على تفكير قادة هذه البلدان وهم يحاولون - فى أول عهدهم وقد عادت أمور دولهم إليهم - تلمس الطريق تجاه نظام يطبقونه ونظرية يتبعونها لا سيما وهم يفتقرون إلى فلسفة معينة محددة فى هذا الصدد، وأول شروط النجاح أن

(١) نبيل السملوطى، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨) ص: ١٤٩.

(٢) Brewer and Ronald, Political Development and change (London: Macmillan, 1975) Introduction.

تكون نابعة من واقع المجتمع وليست مستوردة من خارجه، وإلا لكان مألها إلى الفشل<sup>(١)</sup>.

## ٢- نضج الوعي السياسى

إن الوعي السياسى<sup>(٢)</sup> الناضج والمزدهر يساعد على الوصول إلى القرارات السياسية الرشيدة فى أقصر وقت ممكن<sup>(٣)</sup>. ونضج الوعي السياسى لا يمكن تحقيقه فى لحظة فهو يتطلب شيئين أساسيين لابد منهما حتى يتم الوصول إليه:

أولهما: فلسفة سياسية تستطيع أن تصل ببساطتها وواقعيتها إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، وتقتنعها بجذواها وفعاليتها، وقدرتها على تحقيق أهداف الشعب الكبرى فى الحرية، والمساواة، والرخاء، فيكون رد الفعل إلى الجماهير هو الاستجابة النشطة لهذه الفلسفة، والاستعداد الكامل للبذل والتضحية من أجل ترجمتها واقعاً ملموساً، تعيشه القواعد الشعبية الممثلة لأغلبية الشعب.

وثانيهما: ممارسة عملية للمشاركة السياسية تتضح فى أثنائها الرؤية الصحيحة وتبرز الاحتياجات العملية، وتتحدد وسائل ملاقاتها<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٦٩.

(٢) الوعي السياسى يعنى: معرفة المواطن بحقوقه السياسية، وبمقومات النظام الاجتماعى العام، وبما يجرى حوله من أحداث ووقائع.

حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٨٢.

(٣) Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979) P:236.

وكذلك: كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٦٥.

وكذلك: حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق ص: ٤٧٦.

(٤) عبد الفتاح حسنين للعدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة، مرجع سابق، ص: ٧٧.

فمن الخطر على مستقبل البلاد وكيانها أن تدعو عامة الشعب إلى الاشتراك في الشؤون العامة، إذا كان أفرادهم لم يحرزوا بعد قسطاً من النضج السياسي، أى من الوعي، ومن الإحساس بشعور التضامن الاجتماعى<sup>(١)</sup>.

ومن المتطلبات الأساسية لصنع القرار السياسى السليم، تمتع المواطنين ببناء شخصية ناضجة، وأن يكونوا على درجة عالية من الوعي والاهتمام بالشؤون العامة<sup>(٢)</sup>.

وقد لعبت نظرية الإرادة العامة عند روسو - إلى جانب فلسفات ليوك ومونتسكييه وفولتير - دوراً كبيراً فى إنضاج فكرة الرأى العام<sup>(٣)</sup>، إذ أن السيادة تخص الشعب باعتباره شخصية مشتركة فى حين أن الحكومة ما هى إلا مجرد وسيط له سلطات مفوضة يمكن سحبها أو تعديلها وفقاً لما تمليه إرادة الشعب<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الحميد متولى، بحوث إسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٩) ص: ١١.

(٢) Roger W. Cobb and Charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, vol.33 (1971) P:893.

(٣) فى التعريف بالرأى العام راجع:

- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951) P:220.

- Curtis M., understanding pullic opinion (New York: Macmnillan company, 1952) P:29.

- سعيد سراج، الرأى العام، ومقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص: ٧.

- أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسائله الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩) ص: ٣٨.

(٤) راجع فى ذلك:

- جورج سبين، تطور الفكر السياسى، ج٢، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص: ٧٩٨.

وبعد ذلك قام جون ستيورات مل للتصدي لظاهرة الرأى العام مستهدفاً التأكيد على أهميته كحائل أمام الاستبداد، واعتبر الصحافة من أهم العوامل التى تساعد على تكوين الرأى العام والتعبير عنه<sup>(١)</sup>.

وقد عبر جيفرسون Thomas Jefferson عن إيمانه بالصحافة باعتبارها المصدر الأساسى للمعلومات، فبرغم احتمال تعرض الفرد للخطأ فى ممارسته الفكرية، إلا أنه اعتقد فى إمكانية الأغلبية للوصول للقرارات الصائبة<sup>(٢)</sup>. وفى القرن العشرين سجل الرأى العام أعظم انتصاراته وأصبح صاحب السيادة والسلطان فى حكم الشعوب بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل والتطور الضخم فى وسائل الإعلام، وظهور نظريات وأيديولوجيات جديدة، وتدعيم المجالس النيابية، والمنظمات الشعبية والنقابية، وتمتع الصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام بمزيد من الحريات، حتى أطلق على العصر الذى نعيش فيه عصر الرأى العام، وأصبح من الضرورى على الحكومات أن تظن إلى الرأى العام وأن تأخذ حذرهما منه<sup>(٣)</sup>.

---

- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم احمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون) ص: ٩٦.

- جان جاك شوفالبيه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص: ٤٩٣.

<sup>(١)</sup> عبد الحميد حجازى، الرأى العام والإعلام والحرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧) ص: ٣٢.

<sup>(٢)</sup> Sibert, Peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3ed, 1979) P: 44

<sup>(٣)</sup> Key V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961) P:14.

فمن المعروف أن المشاركة العامة للمواطنين تحقق الصالح العام، وترسم السياسة العامة لهذا الصالح العام، إلا أنه ينبغي على المواطنين أن يتمتعوا بالمعرفة والرشد في مناقشاتهم لهذه السياسات ومن ثم يدرك المواطنون أكثر السياسات حكمة في المجال السياسى، والتي عليهم إجبار الحكومة على تبنيها.

### ٣- المشاركة الفعالة

إن المشاركة السياسية تهدف إلى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب في إدارة العملية السياسية مما يجعل القرارات السياسية تخرج معبرة بصنق عن رأى المواطنين<sup>(١)</sup>.

فمن المعروف أن المشاركة السياسية تتدرج، فتبدأ من حق الفرد في التصويت، وتمر بالمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الشعبية والترشيح للمناصب العامة، وتنتهى بالوجود الفعلى فى بنية السلطة. وتتطلب الممارسة السياسية البناء لأحد أو كل هذه الأنشطة اقتناعاً بضرورة وجدوى المشاركة، بحيث ترقى هذه الأخيرة إلى مرتبة الالتزام والواجب<sup>(٢)</sup>.

وبالإضافة إلى الاقتناع بضرورة المشاركة فإن هذا العنصر يستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعى وإيجابية<sup>(٣)</sup>.

(١) Verbas., and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972) P : 78.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٧٧.

(٣) سعاد الشرفاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٨.

إن المشاركة السياسية مبدأ أصيل من المبادئ التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية، وذلك لما يلي:

أ- إن المشاركة السياسية هي الوسيلة إلى الاستقرار السياسي، فما منع حق المشاركة لأي سبب إلا وكانت النتيجة انقلابات نسمع عنها كثيراً في بلاد العالم الثالث.

ب- تؤدي المشاركة إلى قوة وتدعيم السلطة السياسية القائمة.

ج- تقوى المشاركة الشعور بالانتماء وتلقائية الطاعة والإحساس بالمسئولية<sup>(١)</sup>.

د- المشاركة السياسية هي التزام سياسي بين المواطن والدولة، وذلك هو ما ذهب إليه جان جاك روسو<sup>(٢)</sup>.

هـ- المشاركة السياسية حقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية تعصمها الفضيلة<sup>(٣)</sup> وهي مسألة افتتاع قبل أن تكون موضوع إجبار وإكراه.

فإذا قام النظام السياسي على أساس المشاركة فإنه يولد شعوراً في نفوس المحكومين بأن ذلك النظام يعبر عن مخزون ضمائرهم، وبالتالي فإنه نظام مشروع، ويستحق منهم التأييد والطاعة<sup>(٤)</sup>. فالمواطنون لا يعترفون

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص : ٧٠ - ٧١

(٢) Duguit, Souverainete et liberte (Paris: Sirey, 1922) P : 48.

(٣) جان جاك شوفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيللي إلى أياضا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠) ص : ٤٩١.

(٤) Weber M., the theory of Social and Economic, Orgunisation (N. Y: oxford univeristy press , 1944) P : 121



بشرعية السلطة إلا إذا كانت مستمدة من المعتقدات الفكرية الكامنة في نفوسهم<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب David Easton إلى أن من أهم عوامل استقرار النظم السياسية وثباتها هو اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والعمل والالتزام بمقتضى النظام الذى يقوم بإعماله فى واقع الحياة<sup>(٢)</sup>.

ولن يتوفر ذلك الاعتقاد إلا إذا أحسن الأفراد المحكومون بالالتقاء والتوافق بين هويتهم المذهبية، وما يطبقه الحاكم، أى إذا أحس المحكومون بالالتقاء والتوافق مع الحاكمين فى مفهوم الشرعية وما تتبثق عنه من مشروعية<sup>(٣)</sup>.

إنه عندما يلتقى الحاكم والمحكوم ويتفقان فى مفهوم الشرعية، وما تتبثق عنه من مشروعية، فسوف يودى الانسجام الفكرى إلى وحدة الشعور الجماعى تجاه الظروف الموضوعية المعوقة لصنع القرار السياسى الأمل، فينطلق الجميع نحو التخلص التدرجى من آثار الرواسب التاريخية، ومن دائرة التخلف والتبعية، وسوف يواكب ذلك نضج فى الوعي السياسى، ويتحقق الاستقرار السياسى<sup>(٤)</sup>.

(١) Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive sociology (New YORK : bedminster press, 1968\_ VOL. I p : 210.

(٢) Easton D., A system analysis of Political live (New York : Wiley 1965) P : 275.

(٣) Robert M., the Web of Government (New York : Mac millan, 1947) P : 4.

(٤) صالح حسن سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص : ٥٣٤.

إن مبدأ المشاركة - إلى جانب حفاظه على الاستقرار - يجعل الناس يشعرون بأنهم يتمتعون بتأثير ما على القرارات، ويوفر تنفساً للتوترات العامة، ويعمل على التعرف على مصادر المعارضة بدلاً من دفعها للعمل الخفي، وإثارة المتاعب بسبب عدم السماح لها بالتعبير عن آرائها بصراحة<sup>(١)</sup>.

كذلك فإن الاختلاف في الرأي ومتابعة المصالح من أكبر دواعي التغيير، ويمكن للضغوط السياسية الناجمة عن ذلك أن تدفع صانعي القرار إلى العمل المستمر والمستبصر وتمنعهم من الركون إلى الرضا عن النفس وعن مستوى الأداء، وتحول دون إصدار قرارات خاطئة، وذلك من خلال تعبئة الضغوط المعارضة. فربما نكره من يعارضنا داخل الدولة، ولكننا نحتاج إليه، ولذلك قد نأخذ برأيه<sup>(٢)</sup>.

وتتبع قيمة المشاركة - أيضاً - مما يأتي:

- ١- أنها تعطي فرصاً متساوية للمواطنين أصحاب كل الاتجاهات للمشاركة في عملية صنع القرار ووضع السياسة العامة.
- ٢- تقف في مواجهة الطغيان على الحقوق الفردية.
- ٣- تعلم وترفع من المستوى الثقافي للمواطنين الذين قبلوا أن يكونوا في موقع المسؤولية<sup>(٣)</sup>.

(١) هيلقا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون) ص : ٤٧.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) Dennis I. Prolits G. Walker and Keneth L. Kolson, Pulic opinion and Responisblity (N.Y. : Enoglewood Cliff Prentic Hall, 1979) P : 155.

#### ٤ - قوة الأحزاب

نشأت الأحزاب السياسية (\*) كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجماهير، نتيجة للنمو الديمقراطي وزيادة التمثيل البرلماني، فهي إذن واسطة يستطيع المواطن عبرها التعبير والمشاركة في الحياة السياسية<sup>(١)</sup>. وهذه المهمة تتوقف على مكانة الأحزاب وقربها من الجماهير، وكذلك ما تتمتع به من احترام لدى السلطة التي ما هي في الغالب سوى إفرزات حزبية، وبذلك تشارك الأحزاب السياسية في صياغة القرارات السياسية، حيث يتعين عليها الربط بين المواقف الفردية والتنسيق بينه وبلورتها في رأى عام واحد<sup>(٢)</sup>.

والأحزاب السياسية سواء في الأنظمة الديمقراطية أم الشمولية تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسى الحاكم، حيث هي التي تحمل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية ممن بيدها اتخاذ القرارات، ومن الناحية الأخرى هي التي تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالتوحد مع السلطة السياسية<sup>(٣)</sup>.

(\*) في تعريف الأحزاب وأنواعها راجع:

- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢) ص : ٣ وما بعدها.

- Stephen L. Wasby and others, Political Science, the Discipline and Its Dimensions, (N.Y. ; Charles scribers sons, 1970) P : 344.

(١) عابدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة في مصر في الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية ١٩٩٦، ص : ١١٤.

(٢) محمود خيرى عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩) ص : ٦٥.

(٣) Crotty, Freeman and gatlin (editors), political Parties and political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd printing, 1973) P : 3.

ومن ثم فإن على الأحزاب أن تتقدم نحو الشعب لإعداده لتولى السلطة بنفسه عن طريق تثوير ثقافته، وإعداد كوادره، وتعبئة جماهيره، ووضع خطته، وتنفيذ مرحلته<sup>(١)</sup>.

فالأحزاب السياسية تعدّ مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، لذلك فهي التي تقدم للهيئة الناجبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية<sup>(٢)</sup>.

إن قوة الأحزاب وجرأتها ينبثقان من الثبات والعصمة، وهما ما يتصف بهما القادة، الذين يجسّدون هذه الأحزاب بشخصياتهم<sup>(٣)</sup>.

وبشكل عام فكلما كان الحزب أكثر مركزية وأدق تنظيمياً وأكثر اعتماداً على مبدأ كامل ومتماسك أمكنه التأثير في الرأي العام بدلاً من تكوينه، ومن الإحاطة بالجماهير بدلاً من اللحاق بهم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) حسن حنفي، دعوة للحوار (القاهر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص: ١٢٨.

(٢) ثرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسي، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣). ص: ٦٨.

(٣) غاستون بونول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم مصر (بيروت - باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١١٨.

(٤) عابدة السخاوي، العلاقة بين فلسفة القرار السياسي ووسائل الإعلام، مرجع سابق، ص: ١٢٠.

وعلى ذلك فالأحزاب تقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة،  
تتلخص فيما يلي<sup>(١)</sup>:

١- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توظف فيه الوعي السياسي.

٢- يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، مع إعلاء شأن كل ما يرمى إلى تنمية المصالح المشتركة.

٣- يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوى روابط الهيئة الناجبة بالهيئة الحاكمة.

٤- يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة.

٥- يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين، وللاختيار بين السياسات المتباينة.

٦- إن وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ حزبه، أما في حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيده بمبادئ حزبه فإن مسؤولية الحزب ومسئولية زعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم.

(١) بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص :

## ٥ - مصداقية وسائل الإعلام

تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة التكنولوجية، ودخول مجال الأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية إلى قوة سياسية، تعادل أى قوة أخرى داخل النظام السياسى، لذلك تفضل السلطة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات<sup>(١)</sup>.

وكما كانت المادة المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام صانع القرار، وخالية من التعقيدات اللفظية والعلمية كلما زادت فرصتها لتكون مصدراً رئيساً من مصادر معلومات صانع القرار.

وقد قامت دراسات وبحوث عديدة لبحث الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام، ومن أهمها دراسة لوماكس "Lomax" الذى قام بدراسة حول تأثير وسائل الإعلام فى وضع أولويات الاهتمام أمام صانعى القرار السياسى وجماعات الضغط والجمهور وتأثيرها فى صنع السياسة العامة.

وقد كشفت الدراسات أن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الثقة فى مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثير بها، وكان من نتائج التغطية الإعلامية، عقد جلسات استماع داخل الهيئات الحكومية لتقصى الحقيقة، وانتهاء الجلسات بإصدار توصيات جديدة لتغيير السياسات واتخاذ قرارات جديدة<sup>(٢)</sup>.

(١) John D., steinbruner, the cybernetic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N. J. : Princeton University press, 1974) P : 170.

(٢) Lomax et all, "Media - Setting: effects on the public, Interest group, leaders policy makers, and Policy "public opinion quarterly, vol, 47 (spring 1983) pp: 22 - 31.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دور وسائل الإعلام بالنسبة لدائرة صناعه القرار وبالنسبة للجمهور، يتوقف على ديمقراطية النظام السياسي، كما أنها — وسائل الإعلام — بقيامها بهذا الدور تدعم الديمقراطية وتوسع رقعتها في المجتمع.

لذلك يمكن القول أنه مما تقتضيه طبيعة الأشياء ولوازمها في محيط القرار السياسي، توفر قدر معقول من المعلومات الصادقة والحقيقية للأفراد والجماعات<sup>(١)</sup>، حيث تتحدد ردود فعل الجمهور إزاء القرارات بقدر ما يتلقاه من وسائل الإعلام عنها، وهذا يؤثر بدوره في تنفيذ القرارات، كما يؤثر على الثقة في الحكومة ذاتها<sup>(٢)</sup>.

(١) جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص : ١١٤

(٢) Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and Iutz Erbring, "Impact of Newspaper on Public Confidence," American Political Science Science Review No., 73, 1979, P : 67.





**الفصل الرابع**  
**القيود والضمانات المنظمة**  
**للقرارات السياسية**



## الفصل الرابع

### القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية

#### تمهيد

إن قدرة الجهاز السياسى على اتخاذ القرارات لا تعتمد على ما يتوفر له من موارد ومعلومات فحسب وإنما ثمة قيود وضمانات ترد عليه — على قدرة الجهاز السياسى — من مجتمعه الكلى — بينته — وهذا الأمر ينبه إلى دور تلك البيئة فى تقييد إمكانيات الجهاز السياسى، وتتلخص القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية فى:

#### ١ - شرط الموافقة

إن الجهاز السياسى يخاطب بقراراته المحكومين، ولمدى استجابتهم لقراراته أثر أكيد فى فاعليتها، ففى استجابة الجماعة تأييد للجهاز السياسى ودعم لقراراته والعكس يعوق تلك القرارات<sup>(١)</sup>.

إن القرار السياسى — كما يقول كانط — إذا كان مستمداً من المحكومين أو من المتخصصين منهم كان ذلك ضماناً أكيداً على صحته، وإذا ما اكتملت لدى كل أمة قراراتها وقوانينها المستمدة من روحها عن طريق تمثيل الشعب كله، توصلنا إلى قرارات صحيحة، فقرارات وقوانين الدولة يجب أن تتال رضا الشعب وموافقته<sup>(٢)</sup>.

---

(١) محمد طه بدوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦)  
ص: ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Houghter Mifflin Co., 1941)P:259.

فالقرار السليم — فى رأى كانط — لا يمكن التوصل إليه عن طريق العقل التجريبي أو العملى — أى عن طريق المعرفة المتأنيّة فقط — بل عن طريق روح الجماعة<sup>(١)</sup>. إن هناك أقوالاً كثيرة تدل على تحمس كانط لمبدأ الحرية فى صنع واتخاذ القرار يقول كانط: "لا مصيبة عند من تعود على الحرية أشدّ هولاً من أن يرى نفسه مسلماً إلى من يرغبه على الامتثال لهواه الخاص، والعمل بما يريده ذلك الشخص" ويقول فى نص آخر: ".... إن الطفل يبكى وينزعج إذا ألزم أن يعمل له الآخرون ما يريد أن يعمل هو" ويقول فى نص ثالث: ".... الإنسان الخاضع لغيره، لم يعد إنساناً، لقد فقد تلك المكانة، إنه ليس إلا تابعاً لذلك الآخر"<sup>(٢)</sup>.

## ٢- خضوع السلطة للقانون

يهدف نظام الدولة القانونية إلى حماية الحقوق الفردية ووضع قيود على سلطات الحكم حتى لا تجور على حقوق الأفراد فى المشاركة فى صنع القرار.

فالقانون من صنع الشعب والغرض منه تنظيم المجتمع حتى لا تسود الفوضى، بل إن القانون يوفر الجو الحر للملائم لحرية التعبير عن الآراء دون السماح بكبت حريات الفكر والرأى مع وضع الضوابط اللازمة لعدم الإخلال بأمن المجتمع وأهدافه الأساسية<sup>(٣)</sup>.

(١) كانط، نقد العقل المجرد، ص: ٢٥٩، نقلاً عن: عماد عبد السلام رؤوف، كانط "ملاح حياته وأعماله الفكرية" (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦) ص: ٥٠.

(٢) عبد الرحمن بدوى، إيمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩) ص: ٩٤. وكذلك: على عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢) ص: ٤٥١.

(٣) سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق ص: ٢٦٥.

لذلك فقد أصبح مبدأ سيادة القانون<sup>(١)</sup> ظاهرة مهمة تتحدى بها حالياً كافة الأنظمة الديمقراطية الحرة وذلك لأن نظام الدولة القانونية يدعم الرأي العام ويعطيه الفعالية ويضفي عليه الشرعية، كما أن وجود رأي عام قوى يدعم مبدأ سيادة القانون، ويحمي نظام الدولة القانونية.

فلم يعد الحاكم يمارس اختصاصه كامتياز شخصى له بل أصبح يمارس هذه الاختصاصات بصفته وكيلاً عن الشعب وأميناً على هذه الاختصاصات، وأصبح من حق الشعب وضع القيود على سلطات الحاكم لضمان عدم استبداده وعدم إساءة استخدامها<sup>(٢)</sup>.

إن انتشار الوعي الديمقراطي، وتأسيس نظرية الحقوق والحريات العامة، فى ضمير الجماعات مع انتشار الثقافة ونمو الوعي العام له أثره

<sup>(١)</sup> يؤثر الدكتور عبد الحميد متولى استعمال اصطلاح "مبدأ سيطرة أحكام القانون" على استعمال اصطلاح "مبدأ سيادة القانون" ذلك لأن السيادة Souverainete — فى رأيه — هى اصطلاح معروف فى القانون بمعنى معين وهى — طبقاً لتعريفها داخل الدولة — سلطة عليا Powoir Supreme لا توجد فى ميدان نشاطها — داخل الدولة — سلطة أعلى منها بل ولا معادلة أو منافسة لها ثم إن من المبادئ الدستورية المقررة فى العصر الحديث أن السيادة للأمة — لا لفرد ولا لطبقة من الإشراف أو النبلاء مثلاً — فالمقصود إذن "سيادة الأمة" هو أن يكون لإرادة الأمة تلك السلطة العليا، وتلك الإرادة تظهر فى صورة القانون، بعبارة أخرى إن السيادة هى للأمة التى يصدر عنها القانون لا للقانون ذاته.

عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩) ص: ٣١.

<sup>(٢)</sup> طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣) ص: ٢٣٢.

الضخم فى زيادة الدور الذى يمكن أن يؤديه الرأى العام، كضمان لمبدأ  
المشروعية فالحكام وقد بات يهددهم سخط الرأى العام، وما عسى أن يولده  
خروجهم على القانون من رد فعل لدى المحكومين. يجدون أنفسهم فى الكثير  
الغالب مضطرين إلى احترام حكم القانون والنزول إلى مقتضاه<sup>(١)</sup>.

وبذلك أصبح الإجماع الآن — فى النظم السياسية المعاصرة — يكاد  
ينعقد على ضرورة تقيد الدولة بالقانون ورضوخها لأحكامه صيانة للحقوق  
والحريات العامة، وضماناً لحسن ممارسة السلطات الحاكمة لاختصاصاتها.

يقول الفقيه الألمانى جليبينيك Jellinek إنه ما لم تخضع الدولة  
للقانون فإن ما يعد قانوناً ملزماً للأفراد لن يكون قانوناً بالنسبة للدولة، وهذا  
غير ممكن لأن القاعدة لا تكون قانونية وغير قانونية، فى نفس الوقت، اللهم  
إلا إذا أقمنا الدولة على أساس دينى، ولكن الدولة ليست إله على الأرض —  
ومن ثم فهى خاضعة للقانون ونشاطها محدود بالقانون، ويمكن محاسبتها أمام  
القضاء الذى يطبق عليها القانون شأنها شأن الأفراد<sup>(٢)</sup>.

إن خضوع الدولة للقانون يضىف الشرعية، على حق الرأى العام فى  
ممارسة دوره فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وذلك بتقنين حق الشعب  
للمشاركة فى العمل السياسى<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٢) ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: ١٦١.

(٣) سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق، ص: ٢٦٩.

وتتلخص مدلولات هذا المبدأ فيما يلي:

أولاً: إن أية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا في الحدود التي بينها قرار عام، أي في حدود تشريع وضع من قبل للجميع على السواء.

ثانياً: إن كل قرار عام يجب أن يكون موضع احترام حتى من السلطة التي أصدرته، طالما ظل القرار قائماً، أي دون إلغاء أو تعديل أدخل عليه بالطرق القانونية<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: إن القيود التي تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها — كما يقول دوجي — إلا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الأمة أي أنه لا يكفي في هذه الحالة بلاتحة اللهم إلا إذا كانت صادرة منفذة أو مكملة لقانون، أي ما اصطلح على تسميتها "بالاتحة التكميلية"<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: إن ما يقضى به هذا المبدأ هو احترام ما يطلق عليه "بالمشروعية الشكلية" أي احترام قاعدة تسلسل (أو تدرج) التصرفات القانونية، ففي قمتها نجد الدستور ثم يليه في المرتبة القانون ثم اللاتحة ثم القرار، فالتصرف ذو المرتبة الأدنى يجب ألا يتعارض مع تصرف ذي مرتبة أعلى، فكل سلطة يجب عليها أن تحترم السلطة الأعلى<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٦) ص: ٢٦٩.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٥.

وقد حددت الشريعة الإسلامية بوضوح الاطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكام أم من المحكومين، وكل تصرف أو إرادة بشرية تخرج عن هذا الإطار، فإن التصرف لا يعتد به<sup>(١)</sup>.

فالقرار الذى نتوصل إليه السلطة العامة لا يوصف بكونه قراراً شرعياً إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون متفقاً مع روح الشريعة، معتمداً على أصولها الكلية وقواعدها الشاملة، وهى بطبيعتها قواعد لا تقبل التغيير أو التبديل، كما لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان.

٢- أن يكون القرار الذى توصلت إليه السلطة العامة غير مخالف لدليل من الأدلة التفصيلية التى تقرر شريعة عاملة للناس، وهى تشمل الأحكام العملية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة فى جانب المنع أو التخيير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قراراتها تعد باطلة ويجب ردها، وهو ما يقرره الإمام الأمدى<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك إذا مورست السلطة العامة خارج هذه الضوابط، فإن قراراتها تكون باطلة، وذلك فى كل الحالات التى يكون فيها القرار مخالفاً لدليل قطعى أو قاعدة كلية أو أصل شامل من أصول الشريعة أو كان الدليل ظنياً والحاكم غير مجتهد، أو كانت ممارسة السلطة تتعارض مع مصلحة المجتمع.

(١) فؤاد النادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى

(القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠) ص: ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع السابق، ص: ٣٥٠.



### ٣- الرقابة القضائية واستقلالها

يرى دوجي أنه ليس بكاف أن نقرر مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية فحسب، وإنما يجب أن ينظم جزاء على مخالفة أحكام ذلك المبدأ، أي أن تنظم ضمانات تكفل احترامه، وليس ثمة ضمانات أكثر كفاً لاحتزامه من وجود هيئة قضائية تتوفر فيها كل ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة، ويكون من مهمتها إلغاء القرارات المخالفة للقانون<sup>(١)</sup>.

فالسطة القضائية يجب أن يكون لها القدرة على الوقوف في وجه أعمال السلطة التنفيذية المخالفة للقانون<sup>(٢)</sup>. كذلك ينبغي على السلطة القضائية رقابة دستورية القوانين، وأن يكون لهيئة قضائية — المحكمة الدستورية — حق النظر فيما إذا كان القانون مخالفاً للدستور فتقضى بعدم دستوريته وتمتنع عن تطبيقه، أو أن تحكم بإلغائه<sup>(٣)</sup>.

### ٤- فصل السلطات

تقف فكرة الفصل هذه موقف النقيض من فكرة الجمع أو المزج بين السلطات، وبوجه خاص السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما سلطتا القرار والحكم<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> Duguit, Lecons de Droit Public Général (Paris: Press Universitaires de France, 1926) P: 205.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

<sup>(٢)</sup> مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص: ٢٩٢.

<sup>(٣)</sup> عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦ ولأنظر أيضاً: صالح سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٥٥٧ وما بعدها.

<sup>(٤)</sup> عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: ٢٢١.

ولقد أكد مونتسكييه على فكرة الفصل بين السلطات اقتناعاً منه بأنه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، وهو بلا شك مستمر في تعسفه مصرّ عليه حتى يصطدم بمن يوقفه، ولا يوقف السلطة إلا السلطة<sup>(١)</sup>.

وتحقيق هذه الغاية يحتم بالضرورة ألا يكون الفصل مطلقاً، بل يجب أن يكون بين السلطتين تعاون Collaboration وتوازن equibibre حتى تستطيع كل منهما أن توقف الأخرى عند حدها، أي عند حدود مهمتها أو اختصاصاتها، إذا أرادت أن تتجاوز تلك الحدود، أو تسيء استعمال سلطتها أو أن تستبد بالسلطة<sup>(٢)</sup>.

أن أهم درس يستفاد من هذا المبدأ — كما يقول هوريو — هو ضرورة وجود رقابة على السلطة فالسلطة مفسدة، والسلطة المطلقة ليست فحسب مفسدة لنفسية صاحبها، بل هي كذلك مضيعة لعقليته<sup>(٣)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون في صالح السلطة التشريعية، حيث يجب أن تشارك السلطة التنفيذية في حكم البلاد، وهذا يحول الحكم من حكم فردي إلى حكم شعبي، وكذلك القرارات من قرارات فردية إلى قرارات

(١) Montesquieu, the spirit of laws, Translated by thomas Nugent (New York: Hafner publishing Co., 1949) P:212.

(٢) Houriou, Le droit constitutionnel et Institutions politiques Montchestien (Paris: sirey, 1970) P:240.

(٣) Ibid., P:242.

جماعية، كما أن من شأنه أن يجعل الشعب — ممثلاً في نوابه أو المختصين — هو صاحب القرار<sup>(١)</sup>.

### هـ- المعارضة القوية وتعدد الأحزاب

أن أقوى ضمانات لسلامة القرار السياسى، إنما تتمثل فى بقظة المعارضة البرلمانية، وفى قوة مقاومتها لما قد تبديه الحكومة من انحراف فى استعمال السلطة<sup>(٢)</sup>. أو فى اتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون، سواء كان الذى اتخذ هذه القرارات برلماناً أو ملكاً أو رئيس جمهورية<sup>(٣)</sup>.

ويرى دوفرجيه أن قيام معارضة منظمة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بقيام النظام الحزبى، أى قيام أحزاب متعددة<sup>(٤)</sup>.

ويضيف إلى ما تقدم قوله: وإذا رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد فى بعض العصور — قبل ظهور مثل هذه المعارضة المنظمة ذات الطبقة الحزبية — أنه كانت هناك فكرة باعتبار المعارضة وظيفة (ذات صبغة رسمية) وإناطتها بعض رجال الدولة، كما كان الشأن فى الامبراطوريات

<sup>(١)</sup> Althusser L., Politics & History Montesquieu, Rousseau, Hegel & Marx, Translated by: Bebreuster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace jovanich Inc., 1972) P:88.

<sup>(٢)</sup> عبد الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

<sup>(٣)</sup> Duguitt, lecons de Droit Public General, OP. Cit., P:278.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.

<sup>(٤)</sup> دوفرجيه، الأنظمة السياسية والقانون الدستورى، ص: ٢١٦-٢٢٠. ونقلاً عن عبد

الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

الرومانية، حيث انشئت عام ٤٩٣ ق.م وظائف لبعض رجال الحكم للقيام بهذه المهمة<sup>(١)</sup>.

إن النظام الحزبي يعد - في الديمقراطيات الحديثة - أحد الوسائل التي تؤدي إلى تقسيم السلطة وعدم تركيزها في يد واحدة وبالتالي تؤدي إلى تحديدها وتقييدها في اتخاذ القرارات<sup>(٢)</sup>.

## ٦- الشورى:

تعد الشورى ضماناً من الضمانات الأساسية التي تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف في استعمال السلطة، لأن القرار الذي ستقدم عليه السلطات الحاكمة لن يخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد بحث وتحري للمصلحة العامة، ومشاورة المختصين في الأمر.

وأساس وجوب الشورى مستمد من مصادر المشروعية الإسلامية فقد حث عليها القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، كما أن الرسول الكريم ﷺ حث عليها وجعلها شرعة ومنهاجاً له، إلى جانب أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم عملوا بها واتبعوها في كثير من الأمور<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع، نفس الموضع

(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص: ٢٢٩

(٣) في سورة الشورى، وفي الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٥ مطه (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧) ص: ٢٨٩. وكذلك ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (بيروت:

دار الفوائس، ١٩٧٤) ص: ٦٣

ومن ثم نستفاد قاعدة عامة مؤداها أنه يجب على الحاكم أن يستشير الأمة أو أولى الراى منها فيما يحتاج الوصول إلى قرار بشأنه وذلك فى الأمور التى لم يرد فيها نص معين، والتى تركت للاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقد قرر فقهاء الإسلام أن الشورى من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، ومن عزائم الأحكام التى لابد من نفاذها، ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الحكام فعزله واجب دون خلاف<sup>(٢)</sup>.

إن يجب على الحاكم مشاورة الأمة — عن طريق أهل الحل والعقد — فيما يتخذ من قرارات، بحيث إذا تركها كان للأمة أن تطالبه بها، وأن تبدى رأيا فيما قد يكون لها فيه رأى، حيث أن مسئوليتها عن الصالح العام تحتم عليها ذلك.

فالشورى قاعدة دستورية مهمة فى الحياة السياسية الإسلامية وهى استطلاع الراى لدى نوى الخبرة والدراية بالأمر، للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وأصلحها للأمة<sup>(٣)</sup>. ومن ثم فهى مرحلة مبكرة من مراحل إصدار القرار السياسى، ثم إنها مظهر من مظاهر المساواة، وحرية الراى والاعتراف بشخصية الفرد<sup>(٤)</sup>.

---

(١) محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤) ص: ١٩٤.

(٢) فتوى عبد الكريم، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٦) ص: ٣٤٥.

(٣) عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥) ص: ١٤.

(٤) عباس حلمى إسماعيل، مجلة الأزهر، مارس، ١٩٧٤، ص: ٢٠٩.

والشورى مبدأ مرن يتأصل بوجوده الحكم الشعبى، أو بمعنى آخر إعلاء صوت الأمة عن طريق قاداتها وحكمانها الذين يتألف منهم مجلس الشورى الذى يحتم على ولى الأمر العودة إليه فى كل ما يعن له من أمور<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الشورى تعنى التعبير عن رأى الأمة، فإن كل ما يتعلق بشأن هذه الأمة لابد وأن يرجع إليها فيه، ويعنى هذا حق الأمة فى أخذ رأيها فى اختيار الحاكم الذى ترثضيه، وأن تحكم وفقاً لإرادتها ومن أجل مصلحتها، ويستلزم هذا تأكيد حق الأمة فى الرقابة والمعارضة والنقد والتقويم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يكون الإسلام قد وضع قاعدة رئيسة من قواعد نظام الحكم، فيما يسمى بالديمقراطية الآن، من حيث أن الأمة هى مصدر السلطات، أى أن السلطات التى تشترك فى الحكم، إنما تستمد قراراتها من الإرادة الشعبية<sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا أيضاً أن ما يسن من تشريعات، وما يرسم من سياسات، وما يتخذ من قرارات فى شتى مجالات الحياة، من نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن يعتمد أولاً وقبل كل شئ على رضا الأمة

---

(١) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت: دار الكتاب الجامعى، ١٩٥١) ص: ٢٠٨.

(٢) عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠) ص: ٤٠.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

التي ينبغي أن يؤخذ رأيها بشأن كل ما يمس مصالحها في حاضرها ومستقبلها، وفي شؤون حياتها الداخلية، وفي علاقاتها مع العالم الخارجي<sup>(١)</sup>.

وكان الشورى بذلك ليست مجرد مبدأ سياسى للدولة، لأنها أعمق من ذلك كثيراً إذ هي طابع أساس للجماعة كلها، يقوم عليها أمرها كجماعة، ثم يتسرب من الجماعة للدولة<sup>(٢)</sup>. وإذا كان الإسلام قد أقر الشورى، فقد ترك طريقته أو وسيلتها لاجتهاد كل عصر<sup>(٣)</sup>.

فليس لهيئة الشورى شكل ثابت جامد لا يجوز العدول عنه أو الخروج عليه، فقد تكون في صورة مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس تشريعى، والعبرة بالجوهر والمضمون دون الشكل، ومرجع ذلك إلى اعتبارات العصر وتجارب الأمم، والوسيلة المثلّية لتحقيق الغاية المرجوة من وجودها من حيث الالتزام بمقاصد الشرع وتحقيق المصلحة العامة، وما اجتماع السقيفة إلا تجسيد حى للتعبير عن ذلك بأبسط الوسائل وأجداها وهو ما كان في العصر الإسلامى الأول تعبير عن كل الآراء وكافة الاتجاهات على الساحة السياسية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) راشد البراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥) ص: ١٣٤.

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن جـ ٧ مرجع سابق، ص: ٢٠٢.

(٣) راجع في ذلك:

- محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨) ص: ٨٤.

- عبد الكريم عثمان، معالم الثقافة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢) ص: ١٨٣.

(٤) والأمثلة العملية في ذلك كثيرة، لمزيد من التفصيل راجع: مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥) ص: ٣٣٦ وما بعدها.

فعلى الحاكم — إذن — أن يستشير فى كل ما يدخل فى اختصاصه من الأمور الدينية والدنيوية على السواء، انطلاقاً من أنها خطوة فى سبيل اتخاذ القرار الرشيد. وأهل الشورى فى الأمور الدينية هم المجتهدون وأهل الفتيا، إنهم رجال الشريعة الإسلامية أما الأمور الدنيوية فإنهم يختلفون من مجال إلى آخر بحسب التخصص العلمى، الذى تدور المشاورة فى مجاله<sup>(١)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن رأى أهل الشورى يكون ملزماً للحكام<sup>(٢)</sup>.

ولكن ما العمل إذا لم يستشر الحاكم، وما العمل إذا استشار ولم يلتزم برأى أهل الشورى؟

هنا يأتى دور رقابة الأمة على السلطة فلأمة حق مراقبة الحاكم فى كل أعماله، ولها الحق فى أن تعلن حركة العصيان Insurrection بهدف حمل الحكومة على إلغاء قراراتها غير العادية<sup>(٣)</sup>.

فإذا حاد الحاكم عن الطريق السوى، ولم يرع الأمانة، وإذا جار وظلم، أو بدل السيرة أو عطل الحدود، أو خالف الشرع، من أى وجه من الوجوه، فإن للأمة حق تقويمه أو عزله<sup>(٤)</sup>، ولكن هذا الحق يجب استعماله بحكمة، وإلا أدى سوء استعماله الى زيادة لا إلى إزالة ما كان من سوء<sup>(٥)</sup>.

(١) مصطفى ابو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤) ص: ٢٠٠.

(٢) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٤) محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩) ص: ٢٣٩.

(٥) عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الاسلام (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨) ص: ٤٧٠.



## مستخلصات البحث



## مستخلصات البحث

بعد أن وصل البحث إلى نهايته أثرت أن أضع له خاتمة لا تكون ملخصاً لما جاء فيه، بل حاولت أن أضع النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث والتي تتلخص فيما يلي:

١- إن الشعب لكي يكون له دور إيجابي في القرار السياسي، لابد أن تتكون لديه درجة عالية من النضج السياسي خاصة في العصر الحديث الذي تعقدت فيه الحياة السياسية وازداد تدخل الحكومات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ويعتمد النضج السياسي للمواطنين على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، فالثقافة والتعليم تؤهلان الشعب للمشاركة الإيجابية الفعالة في القرار السياسي عن طريق التعبير عن آرائهم بكافة طرق التعبير المختلفة، سواء عن طريق الانتخابات أو وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

ففي المجتمعات الديمقراطية المتحضرة الحرة يشعر المواطنون بمكانتهم وقدراتهم السياسية، ويتعاملون مع الحكام على أنهم وكلاء عنهم، يحاسبونهم على أعمالهم، وتكون لديهم المقدرة على إنهاء هذه الوكالة في أي وقت، بينما يطيع الحكام سلطة الشعب وإرادته التي صنعهم والتي تستطيع مقاومتهم إذا حادوا عن الطريق المستقيم.

إن نجاح الحكومات الديمقراطية في تنمية وزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير، يخلق قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين، ويؤدي إلى

مشاركة إيجابية من جانب المحكومين لسياسة وقرارات الحكومة، مما يضيف عليها الشرعية اللازمة لممارسة أعمال السلطة.

٢- يجب على الحكومة - قبل اتخاذها للقرارات المهمة - أن تبدأ في عرض الحقائق والمعلومات الكاملة الواضحة عن طبيعة المسائل، والقضايا المراد اتخاذ قرارات مهمة تجاهها على الشعب - أو أولى الأمر منه - وذلك حتى يقف الشعب على حقائق الأمور فلا يفاجأ بصدور القرارات المصيرية دون علمه، ودون استعداده لتقبلها وتأييدها.

إن سياسة عرض الحقائق والمعلومات كاملة على الرأي العام تسهم في تشكيل رأى عام واع وناضج، يسهم في صنع القرارات الرشيدة التى تمس مصالح الجماهير.

٣- إذا كان جون لوك قد أوجب الرضا والقبول من كل فرد على حده<sup>(١)</sup>، إلا أن القرارات المهمة فى المجتمع لا يمكن أن يؤخذ فيها رأى الأفراد جميعاً، بل يؤخذ رأى الأغلبية التى تعبر عن رأى الشعب.

إن ثمة كثيراً من المسائل الفنية والمعقدة التى لا يمكن لأفراد الشعب العاديين أن يفهموها، ولابد من قيام هيئات فنية متخصصة لعلاج مثل هذه المسائل، كما أنه توجد بعض الأمور المهمة التى تتطلب السرية، وإشراك جميع المواطنين فى مناقشتها يكشف سريتها ويعرض البلاد لمخاطر لا تؤمن عقباها. لذلك يتعين على الجماهير أن تختار من بين أفرادها جماعة متخصصة تتوب عنها فى بحث هذه الأمور.

(١) حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص: ١١٨.

ومن الجدير بالذكر أن الأمة التي تكل أمر شؤونها السياسية الدقيقة إلى المتخصصين، والفنيين، ليست أمة مغلوبه على أمرها أو فاقدة للحرية، لأنها إنما تقوم لهذا العمل مختارة غير مضطرة، تحقيقاً لعامة أهد هي الوصول إلى قرارات رشيدة. فهناك قرارات لابد أن تترك الأمة أمر البيت فيها للمتخصصين، لأن تثبيت كل برأيه اعتماداً على حريته وماله من حقوق يؤدي إلى الخلط والضياغ.

ومما لا شك فيه أن تنازل كل فرد عن جزء من حريته وبعض حقوقه لشخص ما، أو لمجموعة أشخاص، أمر مشروط بتحقيق العرص الذي من أجله كان التنازل، فالمتخصص الذي يقبل فيما كلفته به الأمة، غير جدير بأن تتنازل له عن حقها في صنع القرار.

٤- يجب أن تسود روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب السياسية، حتى يمكن أن نصل في سهولة ويسر إلى الاتفاق في وجهات النظر، وننبذ الخلافات ونحس بالمسؤولية المشتركة ونتمتع بالعقلية العملية المرنة، إذ أن لتلك العقلية أثر كبير في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب.

ومن أجل ضمان حسن التعاون والتفاهم يجب أن نل الفروق الاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات.

٥- ينبغي تغيير النظام الرئاسي المتطرف في نزعتة الرئاسية - والذي يتحول إلى الديكتاتورية - إلى النظام البرلماني.

فالنظام الرئاسى لم يكفل الاستقرار — على حد تعبير الدكتور متولى<sup>(١)</sup> — فى الدول التى اقتبسته عن الولايات المتحدة، وكتب له الفضل والتأرجح بين الفوضى والانقلابات والديكتاتورية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام البرلمانى لا يتنافى مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة فى إدارة شؤون الحكم، بل إن له الحق فى ان تكون له آراء أو سياسة خاصة بعمل على تنفيذها<sup>(٢)</sup>.

٦- أن تجرى الانتخابات بطريقة قانونية سليمة، مع مراعاة الضمانات التى تكفل سلامتها واطمئنان الجميع إلى نزاهتها، فإصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الأساسى فى بناء النظام الديمقراطى، وفى خروج القرارات إلى النور سليمة وصحيحة. فالرأى العام الحقيقى ليس دائماً هو رأى اغلبية الناخبين، فالآراء يجب أن توزن قبل أن تعد.

إن الجماهير معرضة دائماً لتأثير الدعاية، فضلاً عن الإلحاح بها. وتتجلى هذه الحقيقة فى أخص القضايا والمسائل التى تهم الأفراد بشكل مباشر.

وإذا كان تأثير الدعاية واضحاً فى المجالات التى يعيش الأفراد فى وسطها، فلا ريب أنه يكون أوضح فى المجالات الفكرية والمذهبية والسياسية.

(١) نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٦، وما بعدها.

من هنا فإن تصارع الساسة والمذهبيين ينحصر أساساً، ويتحدد في غرض واحد، هو الحصول على، تأييد أغلبية الجماهير غير المكترنة، ذلك التأييد الذى اغتصبوه عن طريق قدرتهم على الإقناع.

من هنا يمكن القول إنه إذا كان ثمة فرد يعتنق مبدأ بإيمان ويدافع عنه بإخلاص، فهو يساوى عدة أشخاص لا يؤمنون برأيهم ولا يدافعون عنه إلا بفتور، فالإيمان بالمبدأ والإحساس بالمسئولية ينشأ عادة من الممارسة والتصدى الفعلى للمشكلات، وهذه الأمور لا نجدها عند العامة من الناس.

٧- النظر فى تمثيل العمال والفلاحين بنسبة الخمسين فى المائة - على الأقل - فى مجلس الشعب، لأنه ليس من المقبول ونحن فى القرن الحادى والعشرين - أو المعقول أن يتولى شؤون التشريع فى الأمة مجلس نصف أعضائه من العمال والفلاحين بحجة أن ذلك يعد جزءاً من التعويضات<sup>(١)</sup>، لأن المهام العامة مسئوليات وأمانات وتكاليف وأعباء ثقال ويجب ألا توضع إلا على أكتاف القادرين على حملها، ولا تودع إلا فى الأيادى الأمينة القادرة على أدائها.

وإذا كان البعض يرى أن هذه النسبة هى إحدى النتائج المترتبة على مبدأ تكافؤ الفرص فإن هذا المبدأ إنما يعنى أن كل فرد يجب أن تهيأ له فرص التعليم والوصول إلى المركز الذى تهيئه له مواهبه واستعداداته

<sup>(١)</sup> يرى بعض المفكرين ورجال الحكم أن طبقة العمال والفلاحين طال استغلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم، لذلك وجب أن تنال تعويضاً عادلاً عما نالها من غبن وعما حرمت منه من مزايا أو حق وذلك قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. راجع فى ذلك، عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، المرجع السابق، ص: ٣٩٩.

وكفأته، فإذا تهيأت لطوائف العمال والفلاحين فرص التعليم بحيث أصبح في مقدورهم أن يصلوا — رغم تهيئة فرص التعليم لهم — إلى أقل من هذه النسبة فلا يقال أنهم حرموا حقاً من حقوقهم، لأن أعضاء البرلمان يتحملون تبعاً لصناعة القوانين وتوجيه سياسة البلاد، لذا ينبغي أن يكونوا قادة الأمة ومعلميها.

٨- صقل مهارات صانعي القرارات وذلك بالأساليب التالية.

أ- تكريب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة في المجلس التشريعي والهيئات المحلية.

ب- التنمية النقاشية للقيادات السياسية وذلك من خلال التدريب والندوات النقاشية.

ج- مساهمة الجامعات ومراكز البحوث في التدريب على تحليل السياسات وصنع السياسة العامة وذلك لكبار القادة.

د- تدريب رجال الصحافة والإعلام والعاملين بوسائل الاتصال الجماهيرى على الإلمام بالعلوم السياسية ومناهج اتخاذ القرار<sup>(١)</sup>.

٩- أن تكون هناك علاقة دائمة ووثيقة بين المثقفين وأصحاب القرار، بل يجب على حملة الأفكار أن يسعوا إلى رجال السلطة ولو لم يطلب منهم حتى لا يكونوا مقصرين في أداء واجبهم — وأن ينقلوا اليهم الأفكار الحبيسة في رؤوسهم، فإذا اقتنع الساسة بهذه الأفكار دبت فيها الحياة وتحولت من دراسات إلى سياسات ومن تصورات إلى قرارات وأصبحت حقيقة ملموسة.

(١) السيد عليوة، صنع القرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)



وعلى صاحب القرار - من جانب آخر - أن يقترب من المشاكل القومية، وأن يعرف العلاقة الحقيقية بين القوى التي تؤثر في إصدار القرار وتنفيذه، وأن يجعل العلاقة في خدمة الأغراض التي يريدون تحقيقها لأن السياسي لا يقيم بأفكاره بل بقدرته على تنفيذ تصوراته.

فالقرارات الناجحة هي التي تتميز بالفرضية والمعقولة والاختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يستدعي أن يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق وليس على التمييز والتعصب أو الرأي الشخصي.

وهذا يعني أن يكون من يقوم بصنع القرار مزوداً بالمعلومات بصورة مستمرة. فالقرار يكون رشيداً إذا حقق الأهداف التي اتخذ من أجلها.



## مراجع البحث



## مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- ابراهيم دسوقي أباطة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣).
- ٢- أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسائله الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩).
- ٣- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة فى العالم العربى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤).
- ٤- أحمد جلال حماد، حرية الرأى فى الميدان السياسى (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧).
- ٥- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الادارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الادارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.
- ٦- أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١).
- ٧- أحمد العلى، المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، محاضرة أقيمت فى الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، (١٩٧٩).
- ٨- إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).
- ٩- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤.
- ١٠- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).
- ١١- ثروت بدوى، أصول الفكر السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

- ١٢- ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
- ١٣- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- ١٤- جان جاك شوفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللى إلى أياثنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).
- ١٥- جان لوكويتير، وجان بومبييه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢).
- ١٦- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).
- ١٧- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣.
- ١٨- جورج أبو زيد، تطور الفكر السياسى، ج١، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).
- ١٩- حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩.
- ٢٠- حسن حنفى، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- ٢١- حسن صالح سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوص العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨).
- ٢٢- حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦).
- ٢٣- راشد البراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).

- ٢٤- سرو.م. فلنדרز بترى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)
- ٢٥- سعاد الشرقاوى، أثر علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).
- ٢٦- سعيد سراج، الرأى العام، مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).
- ٢٧- سليمان الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦).
- ٢٨- السيد عليوة، صنع القرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).
- ٢٩- سيد قطب، فى ظلال القرآن، ج٥، ط٧، ٥ (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٦٧).
- ٣٠- شرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسى، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).
- ٣١- الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧.
- ٣٢- طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣).
- ٣٣- ظافر القاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٤).
- ٣٤- عائدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة فى مصر فى الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

- ٣٥- عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠).
- ٣٦- عبد الحميد حجازى، رأى العام والإعلام والحرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧).
- ٣٧- عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).
- ٣٨- عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الإسلام (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨).
- ٣٩- عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية (الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٨٥).
- ٤٠- عبد الحميد متولى، المفصل فى القانون الدستورى (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢).
- ٤١- عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩).
- ٤٢- عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٦).
- ٤٣- عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).
- ٤٤- عبد الرحمن بدوى، إمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩).
- ٤٥- عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).



- ٤٦- عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥).
- ٤٧- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤).
- ٤٨- عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت - ر الكتاب الجامعى، ١٩٥١).
- ٤٩- عبد الكريم عثمان الثقافة الإسلامية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢).
- ٥٠- عبد الملك عودة، الإدارة العامة والسياسة، ط ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣).
- ٥١- عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد فى غرب افريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١.
- ٥٢- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦).
- ٥٣- على عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣).
- ٥٤- عماد عبد السلام رؤوف، كانط "ملاح حياته وأعماله الفكرية" (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦).
- ٥٥- غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢).
- ٥٦- فؤاد شبل، الفكر السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).
- ٥٧- فؤاد النادى، مبدأ المشروع وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠).

- ٥٨- فتحى عبد الكريم، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٦).
- ٥٩- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥.
- ٦٠- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون).
- ٦١- ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبى بين الأنظمة الوضعية والشرعية الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بدون).
- ٦٢- مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦).
- ٦٣- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الإنسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨).
- ٦٤- محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤).
- ٦٥- محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩).
- ٦٦- محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧).
- ٦٧- محمد طه بدوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦).
- ٦٨- محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨).
- ٦٩- محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٠).

- ٧٠- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى افريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤).
- ٧١- محمود خيرى عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩).
- ٧٢- مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).
- ٧٣- مصطفى ابو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).
- ٧٤- مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦.
- ٧٥- مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).
- ٧٦- نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣).
- ٧٧- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٣ (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢).
- ٧٨- نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥).
- ٧٩- هيلقا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بنون).
- ٨٠- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بنون).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Althusser L., Politics & History Montsquier, Rousseau, Hegel & Marx, translated By: Bebrewster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace Jovanich Inc., 1972).
- 2- Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and Lutz Erbring "Impact of Newspaper on pulic confidence." American Political Science Review No., 73, 1979.
- 3- Brewer and Ronald, Political Development and chanque (London: Macmillan, 1975).
- 4- Crotty, Freeman and gatlin (editors) Political Parties and, Political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd Parinting, 1973).
- 5- Curtis M., understanding public opinion (New York: Macmillan company, 1952).
- 6- Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977).
- 7- Dennis I. Prolits, G. Walker and Keneth L. Kolson pulic opinion and Responisblity (N. Y.: Enoglewood Cliff prentic Hall, 1979).
- 8- Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)
- 9- Duguit, Lecons de Droit Public General (Paris: Press Universitaires dr France, 1926).
- 10- Easton D., A system analysis of Political life (New York: wiley, 1965).
- 11- Easton, D., A Frame work of political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965).
- 12- Freidrich & Brzezinky, Tatalitaran Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 1956).
- 13- Gonidec P.F., les systemes politiques ofricains (paris:1978).

- 14- Houriou, Le droit Constitutionnel et Institutions Politiques Montchestion (Paris: Sirey, 1970).
- 15- John D., Steinbruner the Cybernteic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N.J.: Princeton University Press, 1974).
- 16- Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughter Mifflin Co., 1941).
- 17- key, V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961).
- 18- Kubaisy, A., administrative developement in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriy ah House, 1974).
- 19- Lomax et all, Media - Setting: effects on the Public, Interest group Leaders Policy makers and policy public opinion quarterly, vol, 47 (Spring: 1983).
- 20- Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendenes of Modern Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free pren, 1962).
- 21- Montesquieu, the spirit of laws, translated by thomas nugen (New York: Hafner Pullishing Co., 1949).
- 22- Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973).
- 23- Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972).
- 24- Ranney, qustin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975).
- 25- Robert M., the web of Government (New York: Macmillan, 1947).
- 26- Roger W. Cobb and charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, voi.33 (1971).

- 27- Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979).
- 28- Shotwell et al, Governments of continintal Europe (U.S.A.: the Macmillan co., 1970).
- 29- Sibert, peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3 ed, 1979).
- 30- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).
- 31- Stephen L., Wasby and others, Political Science the Discipline and Its Dimensions (N. Y.: Charles Scribers Sons, 1970).
- 32- Toynbee A., Astudy of History Abridgement of Vols I - VI by D. Somervell (Loford: University press, 1962).
- 33- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951).
- 34- Verbas and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972).
- 35- Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive Sociology (New York: bedminster press, 1968).
- 36- Weber M., the theory of Social and Economic, organisation (N.Y.: Oxford Univeristy press, 1944).



# منتدى سور الأزبكية

[WWW.BOOKS4ALL.NET](http://WWW.BOOKS4ALL.NET)